BTS BANK

البنـــك التـــونســـي للتـضـامن

BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ

التقرير السّنوي 2016

(الجلسة العامة العادية)

(30 جوان 2017)

الفـــهرس

	الصفحة
I- تقديم البنك التونسي للتضامن	3
1- معطيات عامة	4
2- توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع	5
3- الحوكمة	6
4- الأرقام الأساسية للبنك التونسي للتضامن	9
II - نشاط البنك	10
1- نشاط الإقراض	11
- المشاريع الصغرى	11
- البرامج الخصوصية لتمويل المشاريع الصغرى	16
- التمويل الإسلامي	20
- منظومة القروض الصغيرة.	20
2- الإستخلاص	23
- المشاريع الصغرى	23
- منظومة القروض الصغيرة	26
3- الموارد البشرية والتنظيم ونظام الرقابة الداخلية	28
- الموارد البشرية	28
- التكوين	29
- التنظيم والإعلامية	29
- نظام الرقابة الداخلية	29
4- الدراسات، التعاون والشراكة	30
- الدراسات	30
- التعاون والشراكة	30
III- نتائج البنك التونسي للتضامن	32
1- القوائم المالية لسنة 2016	33
- الموازنة	33
- التعهدات خارج الموازنة	34
- قائمة النتائج	35
- جدول التدفقات النقدية	36
2- تحليل القوائم المالية لسنة 2016	37
- الموارد	37
- الإستعمالات	39
- التعهدات خارج الموازنة	40
- النتائج	40
IV- تقريرا مراقبي الحسابات للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016	43
1-التقرير العام	44
2-التقرير الخاص	49
V - تقرير نشاط هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لسنة 2016	54
VI - قرارات الجلسة العامة العادية	58

I- تقديم البنـك التونسي للتضامن

1- معطيات عامة

التسمية الإجتماعية:	البنك التونسي للتضامن
الشكل القانوني:	شركة خفية الاسم
المقر الاجتماعي:	56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلفيدير
الهاتف:	71 844 040
الفاكس:	71 845 537
موقع الواب:	www.bts.com.tn
البريد الإلكتروني:	pdg@bts.com.tn
تاريخ التأسيس:	22 ديسمبر 1997
المدة:	99 سنة
السجل التجاري:	B1162031997
المعرف الجبائي:	614662 X A M 000
رأس المال:	40 000 000 دينار
الغرض الاجتماعي:	بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية
النظام الجبائي:	التشريع العام

2- توزيـــع رأس المـــال وحقوق الإقتراع :

في 31 ديسمبر 2016 يتوزع رأس مال البنك كالتالي:

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ	النسبة المائوية
الدولة	1 550 933	15 509 330	38,78
الأشخاص المعنويون العموميون	600 100	6 001 000	15,00
الأشخاص المعنويون الخواص	252 200	2 522 000	6,30
الأشخاص الطبيعيون (قطاع الخاص)	1 596 767	15 967 670	39,92
المجموع	**4 000 000**	**40 000 000**	**100,00**

- **المساهمة العمومية : %53,78**
- **مساهمة القطاع الخاص: %46,22**

شروط المشاركة في الجلسات العامة العادية: (الفصل عدد 35 من القانون الأساسي للبنك التونسي للتضامن)

يمكن لكل مساهم يمتلك بمفرده على الأقل 10 أسهم أو تم تفويضه من طرف عدد من المساهمين يمتلكون على الأقل هذا العدد من الأسهم حضور إجتماعات الجلسة العامة أو إنابة من يمثلهم شريطة ترسيم اسمه بدفتر الشركة قبل الموعد المقرر لعقد الاجتماع بخمسة أيام، ويتم الاستدعاء إلى الجلسة العامة بالطرق القانونية.

3- الحوكمة

1.3- تركيبة مجلس الإدارة

- **رئيس مجلس الإدارة :**

- السيد محمد كعنيش (2016-2017-2018)

الأعضاء:		**المدة النيابية**
- السيدة نجوى بالحاج	ممثل الدولة التونسية	2016-2017-2018
- السيدة آمال الزاوي	ممثل الدولة التونسية	2016-2017-2018
- السيد التيجاني علجان	ممثل الدولة التونسية	2016-2017-2018
- السيد رشيد الصغير[1]	ممثل الدولة التونسية	2017-2018-2019
- السيد نجيب الخبوشي[2]	ممثل الدولة التونسية	2016-2017-2018
- السيد حبيب الحضيري[1]	مستقل	2017-2018-2019
- السيد حمادي بن خدومة	مستقل	2016-2017-2018
- السيد رضا الخلفاوي[1]	ممثل لصغار المساهمين	2017-2018-2019

(1) قرار الجلسة العامة العادية بتاريخ 30 جوان 2017.
(2) تعويضا للسيد عماد التركي بداية من 7 أكتوبر 2016

- **مراقب الدولة :**

- السيدة بسمة الغزي (تم تعويضها بالسيد سفيان بوراوي بداية من 20 فيفري 2017)

2.3- اللجان المتصلة بمجلس الإدارة

تتولى هذه اللجان تدعيم نشاط مجلس الإدارة في مجال إتخاذ القرارات المتصلة بالتدقيق والتصرف في المخاطر ومراقبة مختلف أوجه التصرف بالبنك.

وتتمثل هذه اللجان المحدثة طبقا للقانون عدد 48 المؤرخ في 11 جويلية 2016، في ما يلي:

أ. اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي :

تتمثل أهم مهامها أساسا في:

- السهر على تركيز الآليات الملائمة للمراقبة الداخلية وصحة المعلومة المالية،
- ضمان متابعة ومراقبة أنشطة المراقبة الداخلية،
- اقتراح تسمية مراقبي الحسابات والمدققين الداخليين،
- إبداء الرأي في برنامج ونتائج مهام المراقبة.

ب. لجنة المخاطر :

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر والإلتزام بالمعايير المعمول بها وذلك من خلال:

- وضع وتحيين استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملياتية.
- المصادقة على نظام قيس ومراقبة المخاطر.
- مراقبة احترام الإدارة العامة لاستراتيجية التصرف في المخاطر التي تم وضعها.
- المصادقة على مخطط تواصل النشاط

ت. لجنة التسميات والأجور :

تساعد مجلس الإدارة بالخصوص في تصور ومتابعة سياسات:

- التعيين والتأجير،
- تعويض المسيرين والإطارات العليا والانتدابات،
- إدارة وضعيات تضارب المصالح.

3.3- الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال:

كما تضمن القانون عدد 48 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية المذكور أعلاه على إحداث هيكل دائم لمراقبة الامتثال تتمثل مهامه أساسا في :

- التأكد من تنفيذ الإلتزامات القانونية لمؤسسة القرض وتقيدها بالممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية،
- تشخيص وتحديد مخاطر عدم الإمتثال وتقييم آثارها على نشاط البنك،
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتضمن مقترحات حول التدابير الكفيلة بالتحكم في مخاطر عدم الإمتثال ومعالجتها،
- تقديم المساعدة لفائدة مصالح البنك بما يضمن الإمتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية.

4.3- هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية (2016-2017-2018):

تم تركيز هيئة شرعية بالبنك بقرار من مجلس الإدارة في دورته عدد 80 بتاريخ 3 جويلية 2015 وبقرار من الجلسة العامة العادية بتاريخ 4 نوفمبر 2015.

التركيبة:

- السيد منير التليلي: رئيس الهيئة
- السيد محفوظ الباروني: عضو

المهام الأساسية:

تتولى الهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية على المستويات التالية:

- التأكد من مدى توافق عمليات الصيرفة الإسلامية مع المعايير المضبوطة في هذا المجال،

- إبداء الرأي في مدى امتثال المنتجات وصيغ العقود والإجراءات العملية للنشاط مع معايير الصيرفة الإسلامية،
- النظر في أية مسائل تتعلق بالصيرفة الإسلامية تعرض عليها من قبل البنك.

5.3- مراقبي الحسابات: (لمدة ثلاث سنوات 2016-2017-2018):

- مكتب الشركة العالمية للتصرف والتدقيق (IMAC) لممثله القانوني السيد خالد ثابت،
- مجمع مكتب يحيى الرواتبي (فيناكو) ومكتب أ ب س للتدقيق والإستشارة والذي يمثله السيد يحيى الرواتبي.

4- الأرقام الأساسية للبنك التونسي للتضامن :

تتمثل حصيلة النتائج المالية للبنك خلال الثلاث سنوات الأخيرة في ما يلي :

(المبلغ بالألف دينار)	2014	2015	2016
النشاط			
مجموع الموازنة	886 427	1 010 308	1 108 500
ودائع الحرفاء	62 795	47 604	72 544
جاري القروض للحرفاء (1)	751 304	820 435	939 360
جاري القروض للحرفاء باستثناء جمعيات القروض الصغيرة	618 737	650 632	757 946
النتائج			
هامش الفائدة	19 102	21 515	23 433
حجم العمولات	3 849	4 278	6 012
الناتج المصرفي الصافي	22 962	25 803	29 461
النفقات العامة	15 223	17 206	18 832
النتيجة الصافية	3 582	4 080	3 112
الأموال الذاتية	42 498	46 655	49 843
النسب المالية			
مردودية الأموال الذاتية	%8,4	%8,7	%6,2
ضارب الاستغلال (النفقات العامة للاستغلال/الناتج المصرفي الصافي)	%66,3	%66,7	%63,9
العمولات / الأجور	%32,9	%33,5	%43,1
الناتج الصافي/عدد الأعوان (أ.د)	77	88	102

(1) بما في ذلك القروض الصغيرة المسندة عن طريق الجمعيات (إتفاقية تمويل لفائدة الدولة).

حافظ البنك على إحترام جميع المؤشرات الترتيبية للمراقبة الحذرة.

النسبة القانونية	2014/12/31	2015/12/31	2016/12/31	الحد الأدنى القانوني
نسبة السيولة	تفوق 100%	تفوق 100%	تفوق 100%	%100
نسبة القدرة على الإيفاء بالدين	%42	%48	%69,9	%10

II- نشـاط البنـك

I- نشاط الإقراض

1- تمويل المشاريع الصغرى

1.1- المصادقات

سجّل نشاط البنك خلال سنة 2016 لأول مرة منذ إحداثه أرفع حصيلة في مجال تمويل المشاريع الصغرى، حيث بلغ عدد المصادقات 12 731 بمبلغ قروض يقدر بـ144,946 مليون دينار (م د) وبكلفة إستثمارات جملية تقدّر بـ213,946 م.د مقابل 11 021 قرض بمبلغ يناهز 115,274 م د وبكلفة إستثمارات جملية تقدّر بـ155,221 م د خلال سنة 2015، مسجلا بذلك زيادة تقدر بـ25,7% من حيث مبلغ القروض و37,8% على مستوى كلفة المشاريع:

	2014	2015	2016	نسبة التطور (%) 2016/2015
عدد المصادقات	11 339	11 021	12 731	+15,5
مبلغ القروض(م د)	112,3	115,274	144,946	+25,7
كلفة الإستثمارات (م د)	150,6	155,221	213,946	+37,8

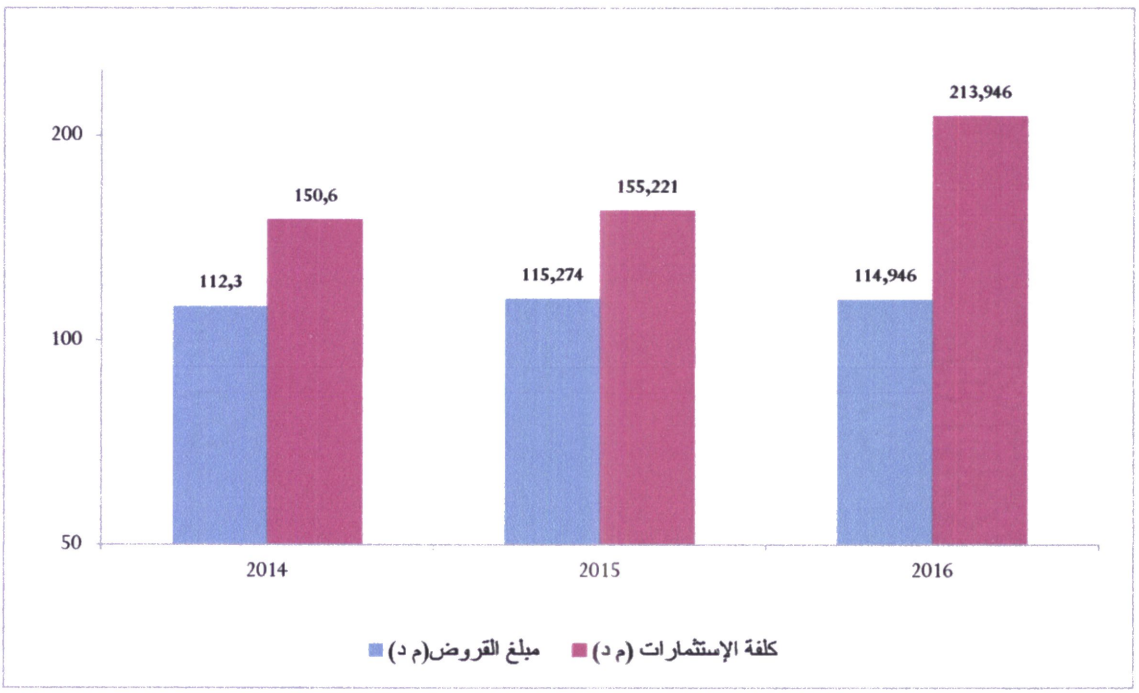

ومن المنتظر أن تساهم القروض المسندة خلال سنة 2016 في إحداث قرابة 22 ألف موطن شغل.

وبذلك تكون الحصيلة الإجمالية منذ إنطلاق نشاط البنك سنة 1998 إلى موفى سنة 2016 كما يلي :

- العدد الجملي للمصادقات : **166 280 قرض**
- المبلغ الإجمالي للقروض : **1 230,748 م د**
- الكلفة الجملية للمشاريع : **1 723,641 م د**

❑ التوزيع القطاعي للمشاريع الصغرى :

يبرز التحليل القطاعي إستئثار قطاع الخدمات بنسبة 58% من مبلغ المصادقات مقابل 29,5% للمهن الصغرى و6,9% للصناعات التقليدية و5,4% للقطاع الفلاحي كما يبيّنه الجدول التالي:

السنة	2015				2016			
القطاعات	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	%	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	%
الفلاحة	632	5,7	9,180	7,9	670	5,3	7,906	5,4
الصناعات التقليدية	3 099	28,2	8,972	7,8	3 262	25,6	10,009	6,9
المهن الصغرى	2 593	23,5	25,811	22,4	3 564	28,0	42,719	29,5
الخدمات	4 697	42,6	71,310	61,9	5 235	41,1	84,312	58,2
المجموع	**11 021**	**100,0**	**115,274**	**100,0**	**12 731**	**100,0**	**144,946**	**100,0**

هذا ولا تزال حصة القطاع الفلاحي دون الأهداف المؤملة والتي من المنتظر أن تتحسن بفضل البرنامج الخاص لتمويل القروض الموسمية الفلاحية المضمنة بالفصل 11 من قانون المالية لسنة 2017.

2015

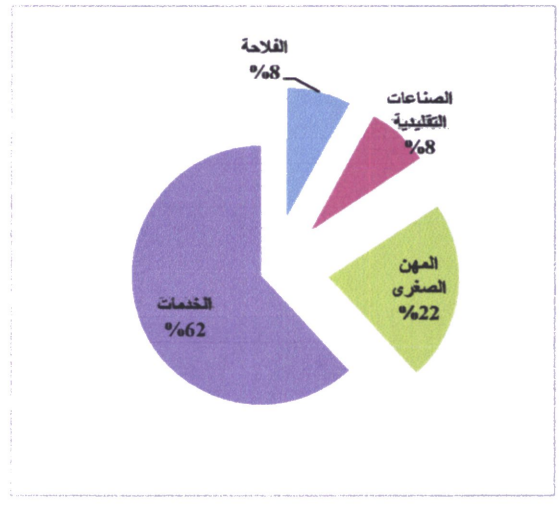

2016

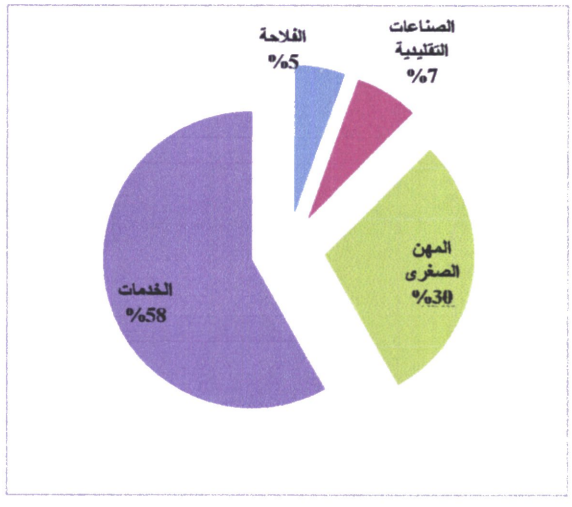

❑ التوزيع الجهوي للمشاريع الصغرى:

سجلت سنة 2016 تحسنا نسبيا في حصة الجهات الغربية من عدد القروض من 35,2% خلال سنة 2015 إلى 38,3% خلال سنة 2016. كما يبينه الجدول التالي:

	2015				2016			
	عدد المصادقات		القروض		عدد المصادقات		القروض	
الجهات	العدد	%	المبلغ	%	العدد	%	المبلغ	%
تونس الكبرى	2 699	24,5	36,487	31,7	2 978	23,40	40,119	27,7
الشمال الشرقي	1 252	11,4	14,671	12,7	2 097	16,50	17,965	12,4
الوسط الشرقي	2 254	20,5	21,637	18,8	1 388	10,90	14,790	10,2
الجنوب الشرقي	928	8,4	8,410	7,3	1 393	10,90	18,010	12,4
الجهات الشرقية	**7 133**	**64,8**	**81,205**	**70,4**	**7 856**	**61,70**	**90,884**	**62,7**
الشمال الغربي	1 004	9,1	9,060	7,9	1 103	8,70	11,185	7,7
الوسط الغربي	1 534	13,9	15,405	13,4	1 479	11,60	20,030	13,8
الجنوب الغربي	1 350	12,2	9,604	8,3	2 293	18,00	22,846	15,8
الجهات الغربية	**3 888**	**35,2**	**34,069**	**29,6**	**4 875**	**38,30**	**54,061**	**37,3**
المجموع	**11 021**	**100,0**	**115,274**	**100,0**	**12 731**	**100,00**	**144,946**	**100,0**

❑ توزيع المصادقات حسب المستوى التعليمي :

سجلت سنة 2016 تحسنا في حصة حاملي الشهادات العليا مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 2 469 مصادقة بمبلغ يزيد عن 52,5 م د أي ما يمثل قرابة 20% من عدد المصادقات و36% من حجم القروض مقابل 2260 مصادقة بمبلغ يناهز 39,2 م د خلال سنة 2015 .

ويبرز الجدول التالي توزيع القروض حسب المستوى التعليمي خلال سنتي 2015 و2016:

السنة	2015				2016			
المستوى التعليمي	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	%	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	%
حاملي شهادات عليا	2 260	20	39,209	34,9	2 469	19	52,534	36,2
مستويات أخرى	8 761	80	76,065	67,7	10 262	81	92,412	63,8
المجموع	**11 021**	**100**	**112,274**	**100,0**	**12 731**	**100**	**144,946**	**100,0**

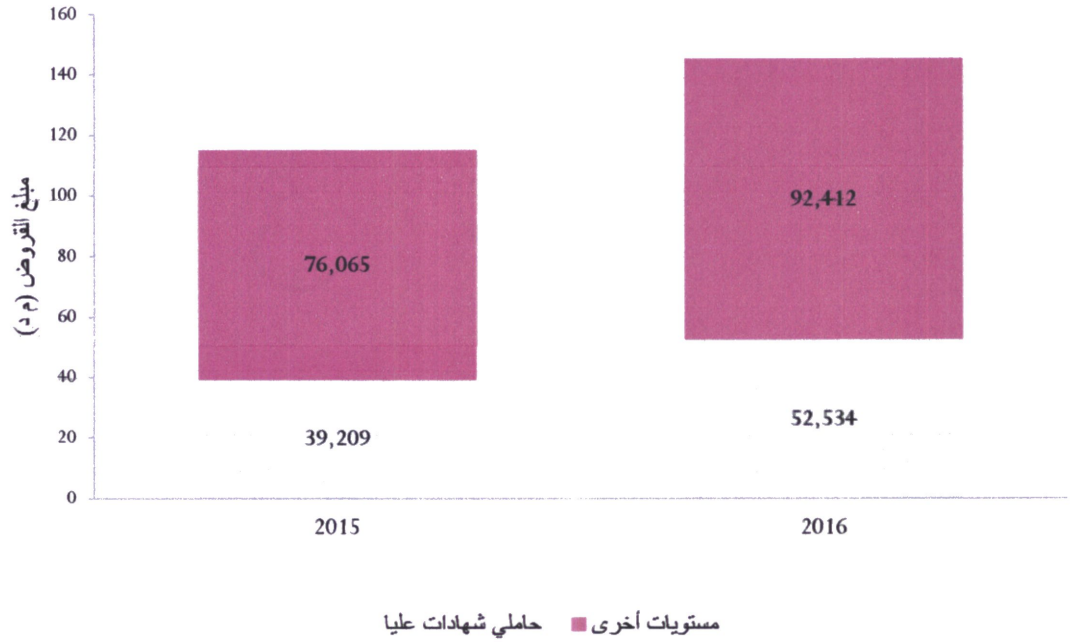

❑ توزيع القروض حسب النوع الإجتماعي :

إنتفعت المرأة خلال سنة 2016 بحصة من عدد القروض تقدر بـ44% مقابل 46,3% خلال سنة 2015، ومن المنتظر أن تتطور هذه النسبة خلال الفترة القادمة خاصة مع وضع برامج تمويلية تحفيزية لفائدة المرأة في إطار إتفاقيات بين البنك ووزارة المرأة والأسرة والطفولة.

السنة	2015				2016			
النوع الإجتماعي	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	%	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	%
الرجل	5 917	53,7	78,159	69,6	7 124	56,0	104,592	72,2
المرأة	5 104	46,3	37,115	33,1	5 607	44,0	40,354	27,8
المجموع	**11 021**	**100,0**	**112,274**	**100,0**	**12 731**	**100,0**	**144,946**	**100,0**

❑ توزيع القروض حسب نوعية المشروع:

تقدر حصة القروض الموجهة لتمويل إحداث مشاريع جديدة بقرابة 68% من حجم القروض مقابل 61% خلال السنة السابقة.

السنة	2015				2016			
نوعية المشروع	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	%	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	%
إحداث	4 207	38,2	68,609	61,1	6 317	49,6	98,119	67,7
توسعة	6 814	61,8	46,665	41,6	6 414	50,4	46,827	32,3
المجموع	**11 021**	**100**	**112,274**	**100,0**	**12 731**	**100**	**144,946**	**100,0**

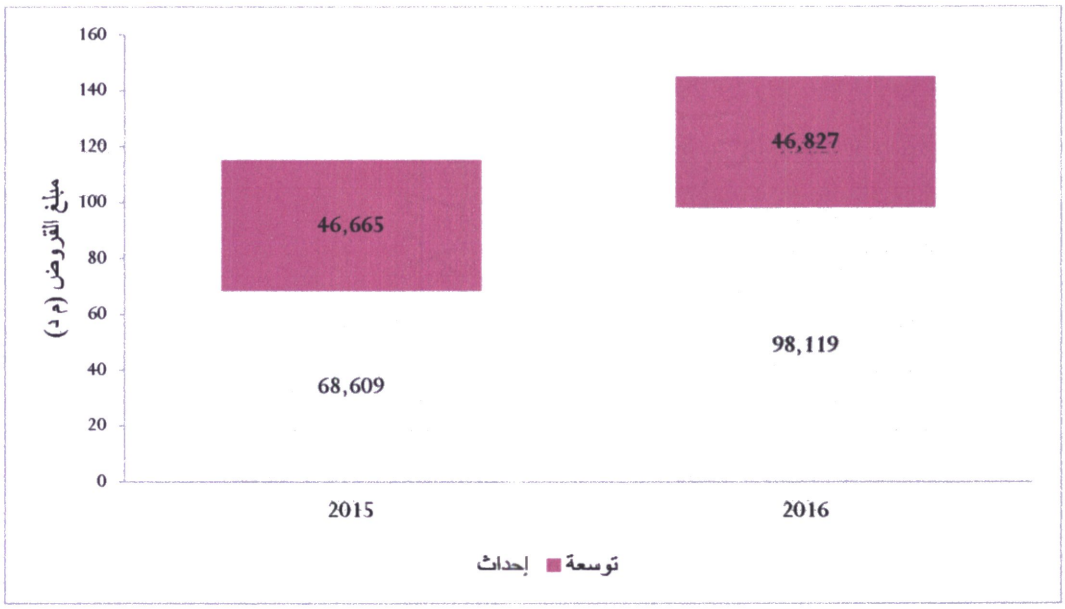

2.1- الإنجازات والدفوعات

تبعا للقرارات التي إتخذتها الحكومة خلال شهر جانفي 2016 والقاضية بحذف إجراء المطالبة بضامن من شروط التمويل وتمكين حاملي الشهائد الجامعية بصفة آلية من التمويل الذاتي المطلوب عن طريق آلية إعتماد الإنطلاق، فقد سجلت سنة 2016 تطورا هاما في نسق إنجاز المشاريع وصرف القروض تم خلالها إنجاز 15 128 قرض مقابل 12 437 قرض خلال سنة 2015.

أما على مستوى الدفوعات فقد سجل نسق دفوعات القروض تطورا ملحوظا خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، حيث بلغت دفوعات القروض المبوبة فيما يلي قرابة 183,550 م د مقابل 111,5 م د خلال سنة 2015.

المبلغ بم د	2014		2015		2016	
نوعية القروض	العدد	مبلغ القروض	العدد	مبلغ القروض	العدد	مبلغ القروض
قروض متوسطة المدى	4313	72,1	3 650	64,909	5 546	129,618
دعم الأموال الذاتية (1)	1737	25,3	3 651	23,773	4 700	22,373
دعم المشاريع التي تمر بصعوبات	1952	9,5	1 515	9,002	515	3,847
قروض قصيرة المدى	3495	14,7	3 621	13,823	4 047	16,517
تمويل بالمرابحة	-	-	-	-	320	11,195
المجموع	13449	121,8	12 437	111,507	15 128	183,550

(1) اعتماد الانطلاق + برامج دعم الأموال الذاتية

2- البرامج الخصوصية لتمويل المشاريع الصغرى

1.2- البرامج الجديدة:

شهدت سنة 2016 إلى جانب مواصلة تنفيذ البرامج الخصوصية المبرمة في شأنها إتفاقيات خلال السنوات السابقة، إبرام إتفاقيات جديدة من أهمها:

- **برنامج إستحثاث نسق إحداث المشاريع وخلق مواطن الشغل "بادر":**

إطار الإتفاقية: الفصل 6 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015

الأطراف الشريكة: وزارة المالية

إنجازات سنة 2016:

- عدد ورشات المبادرة المنجزة: 17
- عدد المشاريع المصادقة على تمويلها: 26
- الكلفة الجملية :1,623 مليون دينار.

- **برنامج الشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة**

إطار الإتفاقية: الخطة الوطنية لدفع المبادرة الإقتصادية النسائية بمختلف الجهات قصد دفع إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة من قبل المرأة.

تاريخ الإتفاقية: 10 ديسمبر 2015 وتم إبرام ملحقين لها خلال سنة 2016 (9 مارس و7 أكتوبر).

الأطراف الشريكة: وزارة المرأة والأسرة والطفولة

إنجازات سنة 2016:

- عدد المنتفعات: 533
- كلفة المشاريع: 4,394 مليون دينار
- إعتمادات وزارة المرأة: 2,703 مليون دينار
- قروض على موارد البنك: 1,691 مليون دينار

❑ البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات

إطار الإتفاقية:

تكثيف جهود الأطراف الشريكة في مجال دفع التنمية بالجهات وتشغيل حاملي الشهادات العليا.

الأطراف الشريكة: وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

محتوى الإتفاقية:

إنتقاء 100 حامل شهادة عليا لمساعدتهم على بعث مقاولات صغرى في ثلاث إختصاصات تتعلق بالصيانة العادية للطرقات:

- الاختصاص عدد 1: وضع الإشارات- وضع زلاقات الأمان-التشوير الأفقي
- الاختصاص عدد 2: تنظيف الطرقات والحواشي وصيانة المنشآت المائية
- الاختصاص عدد 3: اصلاح الطريق

من خلال توفير الخدمات التالية:

- ✓ التكوين التكميلي في مجال الإختصاص،
- ✓ المساعدة على إعداد مخططات الأعمال وريادة الأعمال،
- ✓ الحصول على التمويل بشروط تفاضلية (قرض يغطي كامل الكلفة بنسبة فائدة سنوية بـ2%)
- ✓ الحصول على صفقة إطارية بثلاث سنوات في مجال الصيانة العادية للطرقات مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

وقد تم تخصيص خط تمويل لتنفيذ هذا البرنامج بقيمة 13 مليون دينار من الصندوق الوطني للتشغيل.

إنجازات سنة 2016:

تم إنجاز هذا البرنامج بالكامل خلال سنة 2016 على النحو التالي:

- ✓ عدد المقاولات المنجزة: 92
- ✓ الكلفة الجملية للمقاولات: 10,906 مليون دينار.

❑ برنامج الشراكة مع صندوق الصداقة القطري

إطار الإتفاقية:

إنضمام البنك التونسي للتضامن بتاريخ 16 سبتمبر 2015 كشريك ثامن لمنظومة صندوق الصداقة القطري الذي خصص هبة قدرها 79 مليون دولار امريكي قصد تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتونس.

الأطراف الشريكة: صندوق الصداقة القطري والشركاء في منظومة الصندوق

ويتم إنجاز البرنامج على مرحلتين:

- مرحلة أولى نموذجية لتمويل 150 مال متداول و 50 مؤسسة صغرى بخمس ولايات (جندوبة، القصرين، قفصة، القيروان، مدنين) ،
- مرحلة ثانية بعد التقييم لإنجاز بقية البرنامج على مستوى جميع الولاية ذات أولية في التنمية الجهوية (14 ولاية).

إنجازات سنة 2016:

عدد المشاريع:	188
الكلفة الجملية:	7,6 مليون دينار
إعتمادات الصندوق:	2,528 م د
قروض البنك:	5,072 مليون دينار
مواطن الشغل المرتقبة:	681

2.2- البرامج الخصوصية المتواصلة:

كما واصل البنك تنفيذ الإتفاقيات المبرمة خلال السنوات السابقة والمتمثلة أساسا فيما يلي:

❑ برنامج إعتماد الإنطلاق

مثل برنامج إعتماد الإنطلاق آلية هامة في مساعدة الباعثين الصغار على توفير التمويل الذاتي المطلوب من قبل البنك وبالتالي تمكينهم من الإسراع في إنجاز مشاريعهم والدخول في الإنتاج وإحداث مواطن الشغل، فقد ساهمت الإجراءات التي إتخذتها الحكومة خلال شهر جانفي 2016 والمتمثلة في تمكين حاملي الشهائد العليا من الحصول على التمويل

الذاتي بصفة آلية ولكامل المبلغ المطلوب من برنامج إعتماد الإنطلاق في الرفع بصفة ملحوظة في عدد المستفيدين بهذه الآلية:

	2014	2015	2016
العدد	1941	1946	4410
المبلغ (م د)	6,660	6,624	15,930

وبالتالي إستفاد من هذه الآلية منذ إحداثها خلال سنة 2012 إلى موفى سنة 2016 قرابة 11439 باعث بإعتمادات جملية تقدر بـ39,459 م د.

❑ **آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية:**

واصل البنك خلال سنة 2016 إسناد الأموال المتداولة لفائدة الحرفيين في إطار هذه الآلية بنفس النسق المسجل خلال سنة 2015. حيث صادق على توفير الأموال المتداولة لفائدة 3128 حرفي بإعتمادات تقدر بـ7,925 مليون دينار مقابل 3112 منتفع وإعتمادات بـ7,937 مليون دينار خلال سنة 2015.

❑ **برنامج دعم المشاريع المتعثرة:**

تولى البنك خلال سنة 2016 إستكمال صرف إعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل المخصصة لهذا البرنامج في إطار الإتفاقية المبرمة خلال سنة 2013 مع وزارة التكوين المهني والتشغيل. وقد إنتفع بتدخلات هذا البرنامج 546 باعث بإعتمادات في حدود 4,048 مليون دينار مقابل 1515 مستفيد.

وتقدر الوضعية الجملية لهذا البرنامج فيما يلي:

- العدد: 4 632
- المبلغ: 25,560 م د

❑ **برامج دعم التمويل الذاتي للشركات البترولية**

أبرم البنك عديد الإتفاقيات مع الشركات البترولية وخاصة منها المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بولايتي تطاوين وقبلي. وذلك في إطار مسؤولياتها المجتمعية قصد مساعدة الشباب بالمناطق البترولية على بعث مشاريع صغرى تحقق لهم التشغيل الذاتي

والتنمية الجهوية في شكل إعتماد واجب إرجاعه بدون نسبة فائدة لتوفير التمويل الذاتي المستوجب.

وقد ساهمت هذه البرامج في توفير التمويل الذاتي لفائدة قرابة 500 باعث بإعتمادات تقدر بـ1,2 مليون دينار.

3- التمويل الإسلامي

مثلت سنة 2016 سنة الانجاز الفعلي لبرنامج دعم تشغيل الشباب الممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية تم تمويل 567 مشروع بصيغة المرابحة بكلفة جملية تقدر بـ21,914 مليون دينار منها 14,6 م د من قبل البرنامج والمبالغ المتبقية من الصناديق الإستثمارية وإعتماد الإنطلاق.

ومن المؤمل أن تسهام هذه التمويلات في إحداث 1222 موطن شغل.

وقد إنتفعت شريحة حاملي الشهائد الجامعية بنسبة تزيد عن 42% من عدد التمويلات وقرابة 52% من حجم الإستثمارات متجاوزة بذلك المعدلات المسجلة في صيغ التمويل الأخرى.

كما وجهت قرابة 80% من هذه التمويلات لإحداث مشاريع جديدة مقابل 20% لتمويل توسعة مشاريع موجودة. وهو ما يساهم في إحداث مواطن شغل جديدة.

وتتمثل التمويلات في إقتناء تجهيزات ووسائل الإنتاج والمواد الأولية للمشاريع الصغرى في مختلف المجالات الإقتصادية.

4- منظومة القروض الصغيرة:

1.4- نشاط الإقراض

استعادت منظومة القروض الصغيرة نسق نشاطها خلال سنة 2016 بعد أن استأنفت نشاطها جزئيا خلال أواخر سنة 2014 وذلك بعد صدور القانون عدد 46 لسنة 2014 مؤرخ في 24 جويلية 2014 الذي يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير، وذلك بعد أن توقفت بالكامل عن النشاط خلال سنة 2013.

وشهد عدد الجمعيات الناشطة تطورا من 174 جمعية خلال سنة 2015 إلى 186 جمعية سنة 2016 تبعا للإجراءات الخصوصية المتخذة من قبل وزارة المالية والتي مكنت ما يلي:

- 35 جمعية من إعادة جدولة مبالغ الإستخلاصات المستعملة،
- 33 جمعية من استئناف نشاطها بالتخفيض في نسبة الإستخلاص الدنيا المطلوبة إلى حدود 70 % عوضا عن 80 % حسب الحالات .

وقد مكنت جمعيات القروض الصغيرة خلال سنة 2016 من إسناد 432 47 قرض صغير بمبلغ في حدود 66,596 م د مقابل 317 43 قرض بمبلغ 58,945 م د خلال سنة 2015 أي بزيادة في حدود 9% من عدد القروض المسندة و12% من مجموع المبالغ.

وبذلك ترتفع حصيلة القروض الصغيرة إلى موفى سنة 2016 إلى 070 696 قرض بمبلغ في حدود 702,083 م د.

وفي ما يلي أهم خصائص القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2016:

✓ **التوزيع القطاعي:**

القطاع	الحصة من القروض
الفلاحة:	%41,0
المهن الصغرى:	%15,9
الخدمات:	%7,8

القطاع	الحصة من القروض
الصناعات التقليدية:	%3,9
التجارة:	%22,9
تحسين ظروف العيش:	%7,8

✓ **التوزيع الجهوي :**

	الحصة من القروض
الشمال الشرقي:	%27,8
الوسط الشرقي:	%22,8
الجنوب الشرقي:	%7,2

	الحصة من القروض
الشمال الغربي:	%19,1
الوسط الغربي:	%14,2
الجنوب الغربي:	%8,9

✓ **حصة الجهات الغربية: 42,2%**

✓ **حصة المرأة : 52,2%.**

كما شهدت منظومة القروض الصغيرة سنة 2016 في تدخلاتها تنوعا نسبيا على مستوى البرامج الخصوصية من حيث :

- **تمويل موسم الزراعات الكبرى:** تم إسناد حوالي 5.1 م د لفائدة 1987 فلاح بـ 10 ولايات خلال سنة 2016 مقابل 5.2 م د لفائدة 2057 فلاح خلال سنة 2015.
- **تمويل الفلاحين الصغار بالمناطق السقوية بحوض نبهانة بولاية المنستير** : تم إسناد ما يقارب 1 م د لفائدة 549 فلاح صغير عن طريق 08 جمعيات القروض الصغيرة بالجهة .
- **تمويل برامج مع المؤسسات البترولية بولايات تطاوين وقبلي والقصرين:** تم إسناد ما يقارب 1.5 م د لفائدة 440 منتفع عن طريق 10 جمعيات القروض الصغيرة بالجهة.

2.4- برنامج إعادة الهيكلة:

تتمثل أهم الأشغال المنجزة خلال سنة 2016 على مستوى إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة فيما يلي:

- إحداث لجنة قيادة وطنية لمواكبة إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة بإشراف وزارة المالية وبمشاركة مختلف الأطراف المتدخلة،
- ضبط خطة عمل من قبل لجنة القيادة حول إعادة الهيكلة عبر اندماج الجمعيات المتواجدة في كل ولاية صلب جمعية جهوية واحدة بهدف اكسابها الحجم والامكانيات التي تمكنها من العمل بأكثر نجاعة بالإضافة إلى تسهيل عملية الرقابة (رقابة 24 جمعية عوضا عن رقابة 280 جمعية) . وكذلك الإمتثال لمقتضيات التشريع الجديد للتمويل الصغير
- وفي هذا الإطار تم إنجاز دراسة تحت إشراف لجنة القيادة تم خلالها ضبط خطة عمل تفصيلية لتجسيم توجه الاندماج على كافة المستويات المؤسساتية والقانونية والمالية والفنية والمهنية.

II- الإستخلاص :

1- إستخلاص تمويل المشاريع الصغرى :

1.1- نتائج الإستخلاص

بلغ مجموع المبالغ التي حلّ أجل استخلاصها خلال سنة 2016 حوالي 116 م.د . وتقدر المبالغ المستخلصة بـ 93,3 م د مسجلة بذلك تطورا في نسبة الإستخلاص السنوية من 77% سنة 2015 إلى 80% سنة 2016 كما يبينه الجدول التالي:

السنة	2014	2015	2016	التطور 2016/2015
المبالغ التي حل أجلها (م د)	98,537	107,413	116,465	+8,427
المبالغ المستخلصة (م د)	72,521	82,462	93,330	+12,479
نسبة الاستخلاص (%)	73,60	76,77	80,140	+2,89

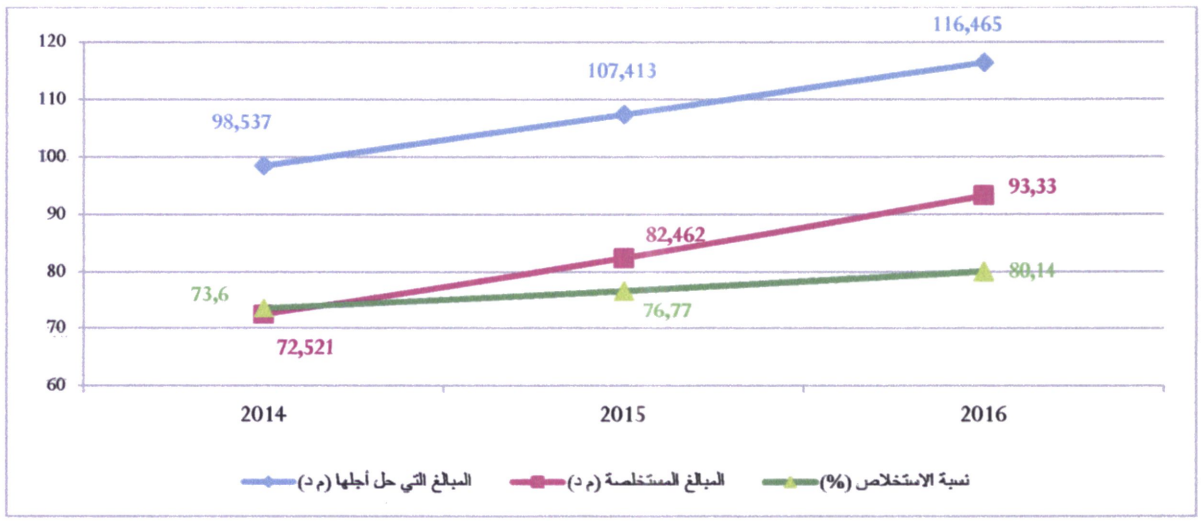

أما على المستوى الجملي، فقد سجلت الوضعية الجملية للإستخلاصات بالنسبة لجميع القروض التي أسندها البنك في موفى سنة 2016 إرتفاعا في مبلغ الأقساط التي حل أجلها إلى ما قدره 1.131 مليون دينار والمبالغ المستخلصة إلى حدود 792 مليون دينار مسجلة بذلك نسبة إستخلاص عامة تقدر بـ70% مقابل 69% في موفى سنة 2015.

وقد ساهمت الإجراءات التي إتخذها البنك في تحسين نتائج الإستخلاص. والتي تتلخص في أهم الإجراءات التالية:

- إرسال إشعارات بريدية شملت جميع الحرفاء و تم من خلالها حثهم على تسوية وضعيتهم تجاه البنك وذلك مرتين في السنة.

- إرسال إشعارات بريدية للكفيل ذلك لحثهم على تسوية وضعية المكفول تجاه البنك.
- إرسال إرساليات قصيرة خصت لـ:
  - التذكير بحلول أجل أول قسط و ذلك بصفة آلية في بداية كل شهر،
  - تذكير الحرفاء الذين تخلدت بذمتهم ديون(أقل من ثلاثة أقساط)قصد تحسيسهم على الإيفاء بتعهداتهم.
- تكليف فرق من المصالح المركزية لمعاضدة و تدعيم بعض الفروع الجهوية لتحقيق الأهداف المرسومة وذلك بالتكثيف من الزيارات الميدانية لمتابعة المشاريع.
- تفعيل لجان الإستخلاص، حيث قامت الإدارة العامة بجلسات مع كافة الفروع في إطار إجتماعات منفردة خلال الثلاثي الأخير من سنة 2016 لمتابعة ملفات الحرفاء في مرحلة النزاعات بهدف التثبت في الإجراءات المتبعة وتذليل الصعوبات في إتخاذها،
- التعاقد مع شركة متخصصة في متابعة الإستخلاص بولاية صفاقس لمساعدة البنك في مجال إستخلاص القروض المتخلدة بخصوصها مبالغ غير مستخلصة هامة وإستعصى على البنك إستخلاصها بالإجراءات العادية.

ويبرز تحليل نتائج الإستخلاص خلال سنة 2016 ما يلي:

✓ **حسب الولايات:**

يتبين من خلال تحليل نتائج الإستخلاص حسب الولايات أنه تم تسجيل أعلى نسب الاستخلاص بكل من فرع زغوان 115% وفرع باجة 98% وفرع جندوبة 96%. أما أدنى النسب فكانت بكل من فرع قفصة 71% وفرع الكاف 61%.

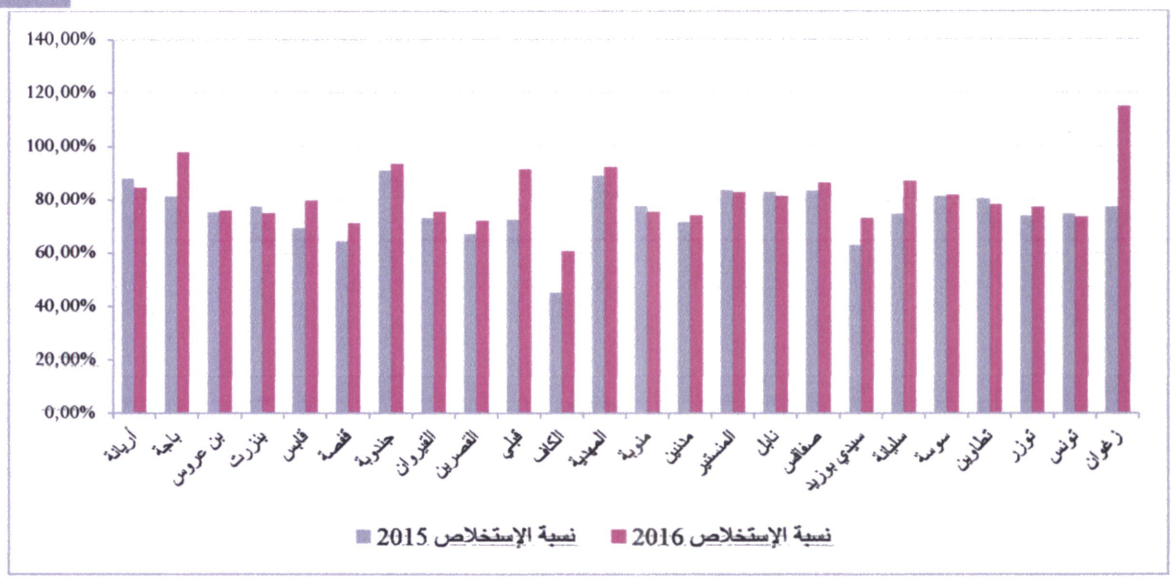

كما يبرز الرسم الموالي أن أهم المبالغ المستخلصة تتأتى أساسا من ولايات تونس الكبرى وولاية صفاقس والقبلي.

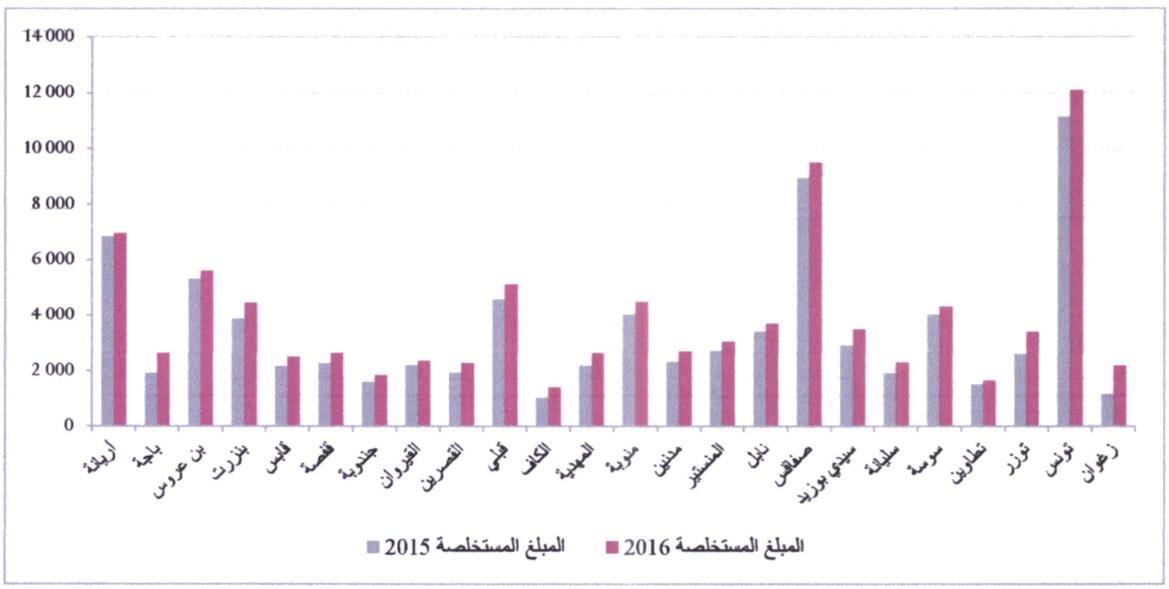

✓ **حسب القطاعات:**

أما على المستوى القطاعي، فقد سجل قطاع الخدمات أفضل نسبة إستخلاص خلال سنة 2016 في حدود 83,7% في حين سجل قطاع المهن الصغرى أضعف نسبة إستخلاص تقدر بـ64%.

✓ **حسب المستوى التعليمي:**

شهدت نسبة الاستخلاص بالنسبة لحاملي الشهائد العليا خلال سنة 2016 لتبلغ 82% مقابل 78% بالنسبة لبقية المستويات التعليمية.

✓ **حسب النوع الإجتماعي:**

يبرز تحليل نتائج الإستخلاص لسنة 2016، أن المرأة حافظت على نسبة الاستخلاص السنوية في حدود 81,5% مقابل 79,5% بالنسبة للرجل.

2.1- التخلي عن الديون الفلاحية:

واصل البنك خلال سنة 2016 تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتخلي على الديون الفلاحية وذلك في إطار تفعيل القانون عدد 18 لسنة 2015 المؤرخ في 02 جوان 2015 و المنقح بالفصل 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 و المتعلق بمعالجة مديونية قطاع الفلاحة و الصيد البحري. حيث تم خلال شهر فيفري 2016 طرح مبلغ قدره 3,6 م د منها 3,3 م د بعنوان الأصل و 0,3 م د تمثل الفوائض الاتفاقية وإنتفع به قرابة 2600 فلاح صغير.

3.1- الصندوق الوطني للضمان:

في إطار عمليات تعويض القروض غير المسددة عن طريق آلية الضمان التابعة للصندوق الوطني للضمان، سجل البنك خلال سنة 2016 تعويض ما قدره 1,165 م د خاصة بـ 356 ملف مقابل 319 ملف بمبلغ 1,050 م د خلال سنة 2015.

وبالتالي تكون الحصيلة الإجمالية لعمليات التعويض لفائدة البنك من قبل الصندوق المذكور في حدود 1243 ملف بمبلغ قدره 3,930 م د.

2- إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة:

1.2- نتائج الإستخلاص:

بعد إستئناف نشاط الإقراض، شهدت إستخلاصات جمعيات القروض الصغيرة تطورا ملحوظا في حجم المبالغ المستخلصة من 21,9 م د خلال سنة 2015 إلى 36,7 م د خلال سنة 2016 أي بزيادة في حدود 67,6 %.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن 71 جمعية لها نسبة إستخلاص تفوق 90%.

يقدر حجم المبالغ الجملية المستخلصة الى موفى سنة 2016 بحوالي 508 م د من جملة 604 م د حل أجلها مسجلة بذلك نسبة عامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات إلى موفى سنة 2016 بـ 84,2 % مقابل 82,2% في موفى سنة 2015.

2.2- التخلي عن الديون لفائدة صغار الفلاحين:

بلغ العدد الجملي للمنتفعين بقروض عن طريق جمعيات القروض الصغيرة المعنيين بالتخلي حسب ما جاء بالفصل 78 من قانون المالية لسنة 2016 ، 66 379 منتفع بقيمة جملية قدرت بـ 44.4 م د منها 42.4 م د مبالغ من حيث الأصل و البقية 2 م د تمثل مبالغ الفوائض التعاقدية.

هذا وقد شرع البنك خلال سنة 2016 في التنسيق مع الجمعيات قصد التخلي عن الديون المذكورة. وسيتم إستكمالها بصفة نهائية مع بداية تمويل البرامج الجديدة للجمعيات خلال الثلاثي الأول لسنة 2017.

3.2- النزاعات

على إثر الإشكاليات والتجاوزات التي سجلتها مصالح البنك بخصوص إستعمال مبالغ الإستخلاصات من قبل بعض الجمعيات أو الإمتناع عن تحويلها إلى البنك في آجالها القانونية رغم إستنفاذ كافة الوسائل الإدارية الممكنة من مراسلات وتنابيه وغيرها، فقد تولى البنك إحالة قرابة 95 جمعية إلى التتبعات القضائية. وقد تم في الأثناء عقد جلسات صلحية مع قرابة 10 جمعيات.

III- الموارد البشرية والتنظيم والرقابة الداخلية

1- الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك 290 موظفا في موفى ديسمبر 2016، يتوزعون كما يلي:

أ- حسب الصنف :

	العدد	النسبة (%)
إطارات وإطارات عليا	185	63,8
أعوان تأطير	45	15,5
أعوان التسيير	27	9,3
أعوان التنفيذ	20	6,9
أعوان متعاقدون (في إطار إلغاء المناولة)	13	4,5
أعوان ملحقون لدى البنك	-	-
المجموع	**290**	**100**

تقدر نسبة التأطير بـ63,8% وهو مؤشر هام لمزيد تحسين خدمات ومردودية أنشطة البنك.

ب-حسب النوع الإجتماعي :

	العدد	النسبة (%)
رجال	172	59
نساء	118	41
المجموع	**290**	**100**

تقدر نسبة العنصر النسائي بـ41%.

ت-حسب الفئة العمرية :

	العدد	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	0	0
25-35 سنة	41	14
36-50 سنة	201	69
51-55 سنة	31	11
55 سنة ما فوق	17	6
المجموع	**290**	**100**

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة): 83%.

ث-حسب مكان العمل:

	العدد		المجموع
	رجال	نساء	
المقر الإجتماعي	70	60	130
الفروع	102	58	160
المجموع	**172**	**118**	**290**

تمثل نسبة العاملين بالمقر الإجتماعي 45% من مجوع الأعوان مقابل 55% بالفروع الجهوية.

كما إهتم البنك بالجانب الإجتماعي، حيث تم خلال سنة 2016 إسناد 20 قرضا على موارد صندوق الإعانة الإجتماعية بمبلغ جملي يساوي 360,7 أد خصص بالأساس لتمويل إقتناء وبناء مسكن.

2- التكـويــن

قام البنك خلال سنة 2016 بعديد الأنشطة التكوينية لفائدة الأعوان لتطوير الكفاءات وتأهيل المهارات الفنية في عدة مجالات (الدروس البنكية، التدقيق الداخلي، المحاسبة، الشؤون القانونية والشراءات، الإعلامية، التمويل الإسلامي، إلخ) . وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج التكوينية 194 موظفا منهم 141 في إطار حلقات تكوين داخل المؤسسة أساسا حول منتوج المرابحة. وقد بلغت نفقات التكوين خلال سنة 2016 ما قدره 116,349 أد مقابل نفقات قدرها 127,552 أد خلال سنة 2015 لفائدة 57 مستفيد.

وفي سياق التمشي نحو الإنفتاح على المحيط الجامعي، مكّن البنك 82 طالبا من القيام بدورات تكوينية وتدريبية متعلقة بالحياة المهنية.

3- التنظيـم والإعلامية

تميّزت سنة 2016 بمواصلة تطوير الإطار التنظيمي للبنك من خلال إصدار عديد المذكرات والمناشير التنظيمية لتحسين خدمات البنك وإضفاء مزيد النجاعة في إجراءات العمل المعتمدة وإحترام الإلتزامات القانونية والتشريعية للبنك. كما واصل البنك تعزيز نظامه المعلوماتي أساسا بـ :

- مراجعة عقد الصيانة والتطوير والمساعدة المتعلقة بالنظام المعلوماتي للبنك بما يضمن مزيد التحكم في المنظومة ومسايرتها لنسق التطوير والتجديد في صيغ التمويل،
- مواصلة تطوير منظومة التمويل الإسلامي من خلال تثبيت منتوج المرابحة والعمل على تركيز منتوج الإجارة المنتهية بالتمليك بالنظام المعلوماتي الحالي للبنك ،
- الإعلان عن طلب العروض لتركيز منظومة خاصة بالتصرف في الإستخلاص والنزاعات،
- تدقيق النظام المعلوماتي للبنك وفق التشريع الجاري به العمل.

4- نظام الرقابة الداخلية:

تميز نظام الرقابة الداخلية للبنك خلال سنة 2016 بالإضافة إلى الأعمال المنجزة خلال السنوات الفارطة أساسا في إنجاز الأعمال التالية:

- المصادقة على تقرير نشاط دائرة التدقيق الداخلي لسنة 2015 وبرنامج عملها لسنة 2016،

- المصادقة على تقرير نشاط الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال لسنة 2015 وبرنامج عمله لسنة 2016،
- متابعة إنجاز التوصيات الواردة بتقريري مراقبي الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية لسنة 2015
- انجاز المرحلة الأولى من مهمة تدقيق سلامة النظام المعلوماتي للبنك،
- تعيين مكلف بمراقبة احترام الآجال في مختلف مراحل انجاز القرض من دائرة التدقيق الداخلي
- اعداد دليل اجراءات التدقيق الداخلي،
- اعداد دليل الرقابة والتدقيق لعمليات الصيرفة الاسلامية،
- انجاز مهمة تدقيق خصوصية من قبل مراقبي الحسابات لنتائج تصفية الحسابات العالقة المنجزة من قبل مكتب خارجي.

IV- الدراسات، التعاون والشراكة

1- الدراسات:

إعداد دراسة حول إعادة هيكلة الجمعيات المسندة للقروض الصغيرة وفق متطلبات التشريع الجديد للتمويل الصغير من قبل مكتب دراسات.

2- التعاون والشراكة:

تميز نشاط البنك خلال سنة 2016 بإمضاء عديد إتفاقيات الشراكة والتعاون لمرافقة التمويلات بعناصر الإحاطة والتكوين والمرافقة الضرورية لنجاح المشاريع وإحداث مواطن شغل جديدة وذلك على غرار السنوات السابقة. وتتمثل هذه الإتفاقيات أساسا فيما يلي:

- إتفاقية مع وزارة المالية في إطار الفصل السادس من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 لتنفيذ برنامج "بادر" لبعث المشاريع وذلك من خلال تشجيع الباعثين من وبلورة الأفكار نوايا الإستثمار إلى المساعدة على إعداد مخططات الأعمال والمساهمة في التمويل في شكل قرض مساهمة والمرافقة المشخصة بعد إنتصاب المشروع،
- إتفاقية ثلاثية بين البنك ووزارة التجهيز والتهيئة الترابية ووزارة التكوين المهني والتشغيل لتنفيذ البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات لتمويل إحداث 100 مؤسسة صغرى في ثلاث إختصاصات بإعتمادات في حدود 13 م د.

- إتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) وديوان تنمية الجنوب والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل لتشجيع المبادرات الفردية للإستثمار وتمويل المشاريع الصغرى بولايات الجنوب التونسي (مدنين، تطاوين، قبلي، توزر)،
- إبرام ملحقين لإتفاقية التعاون والتمويل مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة لتمويل ريادة الأعمال النسائية وذلك بتخصيص خط تمويل إضافي بقيمة 10 م د،
- إتفاقية مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في إطار مسؤوليتها المجتمعية لتوفير التمويل الذاتي المطلوب من باعثي المشاريع الصغرى بولاية قبلي.

III- نتائج البنك التونسي للتضامن لسنة 2016

I- القوائـم الماليـة

1- الموازنـــة

(بالألف دينار)

	2015/12/31	2016/12/31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
الأصـــول				
الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	2 802	1 847	<955>	<34,0>
مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية	159 506	130 830	<28 676>	<18,0>
مستحقات على الحرفاء	820 435	939 360	118 925	14,5
محفظة سندات الاستثمار	2 171	2 183	12	0,6
الأصول الثابتة	7 589	7 853	264	3,5
أصول أخرى	17 805	26 427	8 622	48,4
المجموع	**1 010 308**	**1 108 500**	**98 192**	**9,7**
الخصـوم والأموال الذاتية				
الخصـــوم				
البنك المركزي وح ج البريدية	1 878	1 877	<1>	<0,1>
المؤسسات المالية والبنكية	1 271	77	<1 194>	<93,9>
ودائع وأموال الحرفاء	47 604	72 544	24 940	52,4
موارد خصوصية	894 258	950 439	56 181	6,3
خصوم أخرى	18 642	33 720	15 078	80,9
مجموع الخصوم	**963 653**	**1 058 657**	**95 004**	**9,8**
الأمـــوال الذاتيـــة				
رأس المال	40 000	40 000	-	-
الإحتياطات	4 167	4 768	601	14,4
أرباح مؤجلة	<1 592>	1 963	3 555	223,3
نتيجة الفترة	4 080	3 112	<968>	<23,7>
مجموع الأمـــوال الذاتيـــة	**46 655**	**49 843**	**3 188**	**6,8**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	**1 010 308**	**1 108 500**	**98 192**	**9,7**

2- التعهـدات خارج الموازنـــة

(بالألف الدينار)

	2015-12-31	2016-12-31
كفالات وضمانات مقدمة	701	828
التزامات مقدمة	-	-
مجموع الخصـوم المحتملة	**701**	**828**
تعهدات التمويل المقدمة	67 131	29 717
تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)	-	-
مجموع التعهدات المقدمة	**67 131**	**29 717**
التعهدات التمويل المقبولة	34 087	42 874
ضمانات مقبولة	621 751	725 043
مجموع التعهدات المقبولة	**655 838**	**767 917**

3- قائمة النتائج

(بالألف دينار)

	2015-12-31	2016-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
إيرادات الإستغلال البنكي	27 859	31 880	4 021	14,4
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	23 571	25 852	2 281	9,7
عمليات مع البنوك	6 465	7 473	1 008	15,6
عمليات مع الحرفاء	17 106	18 379	1 273	7,4
ارباح متأتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية	11	16	5	45,5
عمولات	4 278	6 012	1 734	40,5
أعباء الإستغلال البنكي	<2 056>	<2 419>	363	17,7
فوائد مدينة	<2 056>	<2 419>	363	17,7
خسارة على حافظة السندات والعمليات المالية	-	-	-	-
الناتج البنكي الصافي	25 803	29 461	3 658	14,2
مخصصات المدخرات	<1 772>	<2 337>	565	31,9
إيرادات إستغلال أخرى	97	172	75	77,3
الأجور	<12 788>	<13 947>	1 159	9,1
أعباء الإستغلال العامة	<4 418>	<4 885>	467	10,6
مخصصات الإستهلاكات	<1 210>	<1 305>	95	7,9
نتيجة الإستغلال	5 713	7 159	1 446	25,3
ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى	920	<108>	<1 028>	<111,7>
الأداء على الشركات	<2 553>	<3 244>	691	27,1
نتيجة الأنشطة العادية	4 080	3 807	<273>	<6,7>
ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة	-	<695>	695	-
النتيجة الصافية	4 080	3 112	<968>	<23,7>
تغيرات محاسبية	-	-	-	-
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	4 080	3 112	<968>	<23,7>

4- جـــدول التدفّقـــات النقديـــة

	2015-12-31	2016-12-31
نشاط الاستغـــــلال		
مداخيل الاستغلال البنكي	28 086	32 346
أعباء الإستغلال البنكي	<54>	<58>
إيداعات أو سحوبات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى	-	-
اقراضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسبيقات لفائدة الحرفاء	<35 058>	<83 069>
إيداع أو سحب ودائع الحرفاء	<12 914>	5 230
مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين	<11 820>	<13 567>
تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال	<39 559>	<17 712>
الأداء على الشركات	<596>	<3 856>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال	**<71 914>**	**<80 686>**
نشـــــاط الإستثمـــــار		
فوائد ومرابيح متأتية من محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات أصول ثابتة	<1 248>	<1 569>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار	**<1 248>**	**<1 569>**
نشـــاط التمويـــــــل		
تسديد ديون	<4 865>	<6 324>
زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية	141 145	60 144
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل	**136 280**	**53 820**
تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية	63 118	<28 435>
السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية	96 042	159 160
السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية	**159 160**	**130 725**

II- تحليل القوائم المالية لسنة 2016

سجل صافي القروض المسندة من قبل البنك لتمويل الإقتصاد الوطني الذي يمثل بمفرده 84,7% من أصول البنك، تطورا بنسبة 14,5% بالمقارنة مع السنة السابقة،

سجل بند الموارد الخصوصية والإقتراضات الذي يستأثر بنسبة 85,7% من مجموع الموازنة في موفى سنة 2016 نموا بنسبة 6,3%.

سجل البنـك نموا في حجم موازنتـه بنسبة 9,7 % لتبلغ ما قيمته 108,500 1 مليون دينار (م د) فـي 31 ديسمبر 2016 مقابل 010,308 1 م د في نهاية سنة 2015.

كما حقق البنك في 31 ديسمبر 2016 ناتجا بنكيا صافيا بـ29,461 م د مسجلا بذلك تطورا بـنسبة 14,2% مقارنة بمـا حققه البنك خلال سنة 2015.

سجل البنك نموا ملحوظا في نتيجة الإستغلال لسنة 2016 بنسبة 25,3% لتبلغ 7,159 م د مقابل 5,713 م د خلال سنة 2015،

أما على صعيد النتيجة الصافية، فقد سجل البنك خلال سنة 2016 نتيجة ربحية بـ3,112 م د.

1- المـوارد

1.1-الأموال الذاتية :

بلغت الأموال الذاتية للبنك ما قدره 49,843 م د في 31 ديسمبر 2016 مقابل 46,655 م د سنة 2015. وتتكون هذه الأموال بالخصوص من رأس المال (40 م د) وإحتياطـات قدرها 4,768 م د ونتائج ايجابية مؤجلة بمبلغ 1,963 م د ونتيجة صافية إيجابية لسنة 2016 في حدود 3,112 مليون دينار.

2.1-الموارد الأخرى:

بلغت الموارد الأخرى للبنك 058,657 1 م د في موفى سنة 2016 مقابل 963,653 م د فى سنة 2015، وهي موزعة كما يلي:

الإقتراضات والموارد الخصوصية :

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2016 بـ56,181 م د إذ بلغت في موفى هذه السنة 950,439 م د مقابل 894,258 م د في موفى سنة 2015.

وتتوزع هذه الموارد كما يلي:

مصادر التمويل	المبلغ	%
إقتراضات وموارد خصوصية:	359,978 م د	%38
موارد تصرّف للحساب:	570,461 م د	%60
إعتمادات من الدولة:	20,000 م د	%2
المجموع	**950,439**	**%100**

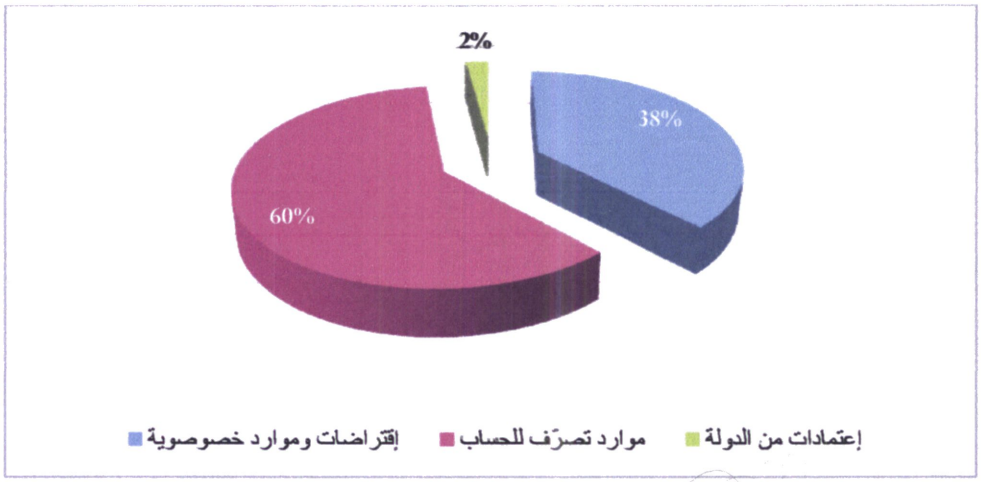

أ. إقتراضات وموارد خصوصية:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
إعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى	284,100	79,1
قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	45,192	12,5
خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية	30,085	8,4
المجموع	**359,377**	**100,0**

ب. موارد تصرّف للحساب:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
خط تمويل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	267,227	46,8
الرصيد الصافي للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	180,544	31,6
خط اعتماد الانطلاق	54,972	9,6
خط تمويل مال متداول الصناعات التقليدية	20,294	3,6
موارد وزارة الفلاحة (قروض صغيرة)	14,000	2,5
برنامج قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (الفصل 6)	8,677	1,5
الرصيد الصافي للصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية	5,287	0,9
خط تمويل وزارة التجهيز	4,873	0,9
خط تمويل وزارة المرأة	3,179	0,6
برنامج صندوق الصداقة القطري	2,497	0,4
برنامج التعاون التونسي البلجيكي (قروض صغيرة)	1,857	0,3
خطوط تمويل ETAP (قروض صغيرة)	1,637	0,3
البرنامج الجهوي للتنمية	1,100	0,2
خط تمويل BRITCH GAZ	1,420	0,2
برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل	0,541	0,1
خط تمويل ETAP تطاوين 1	0,691	0,1
خط تمويل ETAP تطاوين 2	0,563	0,1
برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)	0,444	0,1
خطوط تمويل STORM	0,388	0,1
برامج أخرى (SEREPT- OVERSEAS– OMS) (قروض صغيرة)	0,270	0
المجموع	**570,461**	**100**

ودائع وأموال الحرفاء

سجل بند رصيد ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك ارتفاعا بـ 24,940 م د أي بنسبة 52,4% حيث بلغ في موفى سنة 2016 ما قدره 72,544 م د مقابل 47,604 م د في موفى سنة 2015.

البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

إستقرت المبالغ المرصودة بالخزينة العامة للبلاد التونسية والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية في موفى سنة 2016 في حدود مبلغ قدره 1,877 م د مقابل 1,878 م د سنة 2015.

الخصوم الأخرى

ارتفع بند الخصوم الأخرى من 18,642 م د سنة 2015 ليبلغ 33,720 م د في موفى 2016. وتمثل بالخصوص: عمولات ضمان للدفع لفائدة الصندوق الوطني للضمان (4 م د) أعباء وأجور للدفع (6,2 م د)، ضرائب وأداءات للدفع (5,4 م د)، مستحقات مزودو المشاريع المشاريع الصغرى الممولة بصيغة المرابحة (6,1 م د).

2- الاستعمالات

المستحقات على الحرفاء:

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 118,925 م د أي بنسبة 14,5% لترتفع من 820,435 م د في نهاية سنة 2015 إلى 939,360 م د في موفى سنة 2016. وتتوزع هذه المستحقات كما يلي:

الصنف	المبلغ (م د)
مستحقات لم يحن أجلها	670,058
مستحقات غير مستخلصة	332,767
فوائض مخصصة	-34,790
مخصصات المدخرات	-33,835
حسابات مدينة	3,286
مستحقات مرتبطة بحسابات الحرفاء	1,873
المجموع	**939,360**

وتجدر الإشارة إلى أن موارد التصرف للحساب تمثل 57,5% من المستحقات التي لم يحن أجلها.

الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

إنخفض مبلغ هذا البند من 2,802 م د سنة 2015 إلى 1,847 م د في 31 ديسمبر 2016.

مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفى سنة 2016 انخفاظا بنسبة 18% أي من 159,506 م د في نهاية سنة 2015 إلى 130,830 م د في 31 ديسمبر 2016. وهي مبالغ موظفة بالسوق النقدية. وبالرغم من هذا التراجع الذي يعود أساسا إلى آجال تحويل مطالب السحوبات من مختلف خطوط التمويل، فإن هذا البند يبقى في مستوى مقبول ويعكس تنوع وتعدد برامج الشراكة للبنك وسياسته النشطة في مجال تعبئة الموارد المالية وتنويعها.

الأصول الثابتة:

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الإستهلاكات في موفى سنة 2016 ما قدره 7,853 م د مقابل 7,589 م د في نهاية سنة 2015.

محفظة المساهمات:

بلغ المبلغ الصافي لهذا البند ما قدره 2,183 م د في نهاية سنة 2016 مقابل 2,171 م د في 31 ديسمبر 2015. ويمثل مساهمات البنك بالشركات الجهوية ذات رأسمال مخاطر (1,979 م د) والشركة التونسية للمقاصة (69 أد) والشركة التونسية للضمان (20 أد) والإكتتاب في القرض الرقاعي للدولة (115 أد).

أصول أخرى:

ارتفع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 8,622 م د أي بنسبة 48,4 % إذ بلغ 26,427 م د في موفى سنة 2016 مقابل 17,805 م د في نهاية سنة 2015. وهي تمثل بالأساس مستحقات بعنوان تحمل الدولة لمخاطر صرف تسديد القروض الخارجية (9,7 م د) ومستحقات بعنوان التخلي عن قروض صغار الفلاحين (3,3 م د) وعمولات تصرف على خطوط التمويل للتصرف للحساب (Fonapram - ONA-FR ...) (4,9 م د) ومستحقات لفائدة الموظفين (3,9 م د).

3- التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض خلال سنة 2016 انخفاظا مقارنة بسنة 2015 حيث تقدر هذه التعهدات بـ67,131 م د في 31 ديسمبر 2015 مقابل 29,717 م د في 31 ديسمبر 2016. ويعود ذلك أساسا إلى تحسن نسق إنجاز القروض وتقليص الآجال.

إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من 655,838 م د سنة 2015 إلى 767,917 م د في موفى سنة 2016. وتمثل بالخصوص الضمانات على القروض المقدمة من الصندوق الوطني للضمان (456,113 م د) والتمويلات المسندة على إعتمادات الصناديق الخصوصية لميزانية الدولة (268,930 م د).

4- النتائج:

الناتج البنكي الصافي:

سجل الناتج البنكي الصافي تطورا ملحوظا من 25,804 م د سنة 2015 إلى 29,461 م د خلال سنة 2016 أي بزيادة قدرها 14,2%.

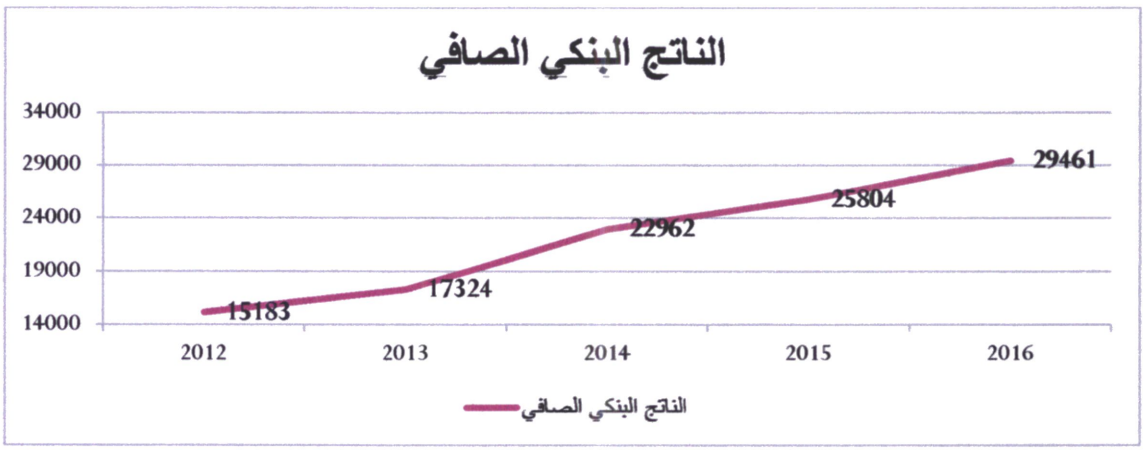

وتمثل حصة المداخيل المتأتية من الفوائد **87%** من الناتج البنكي الصافي خلال سنة 2016.

وسجلت حصة العمولات من الناتج البنكي الصافي ارتفاعا بنسبة 40,5% خلال سنة 2016 لتبلغ 6,012 م د مقابل 4,278 م د خلال السنة الماضية .

ويبرز الرسم التالي هيلكة الناتج البنكي الصافي للبنك خلال سنة 2016:

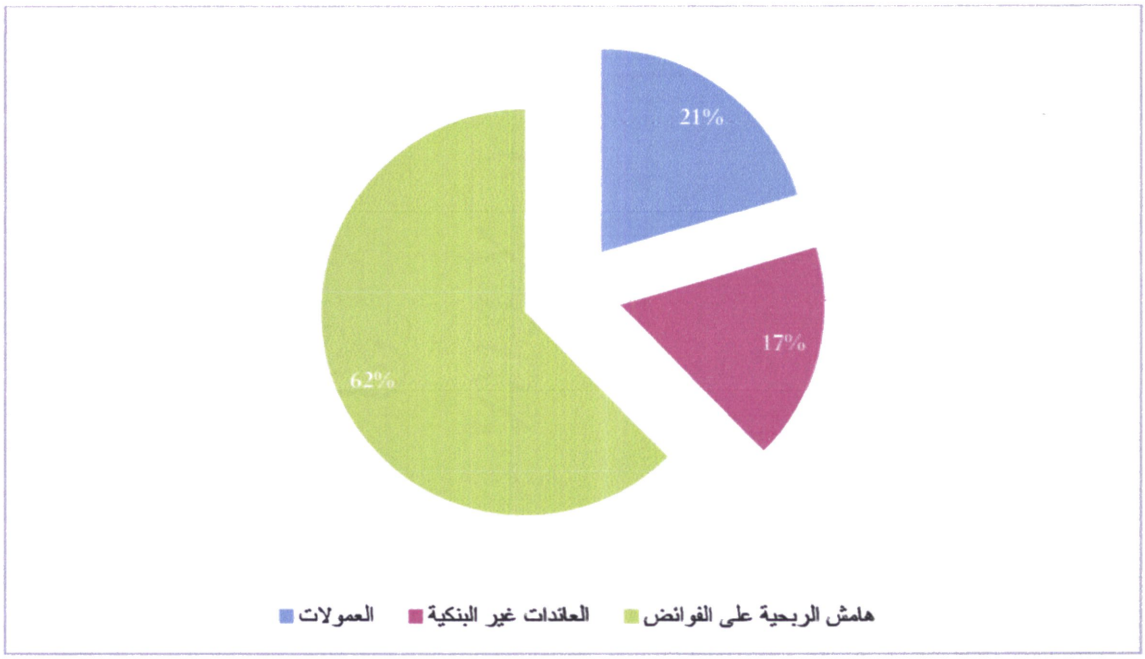

النفقات العامة :

سجلت الأجور وأعباء النفقات العامة ارتفاعا من 17,206 مليون دينار خلال سنة 2015 إلى 18,832 مليون دينار سنة 2016 متأتية أساسا من الزيادة القانونية في الأجور كما يبرزه الرسم التالي:

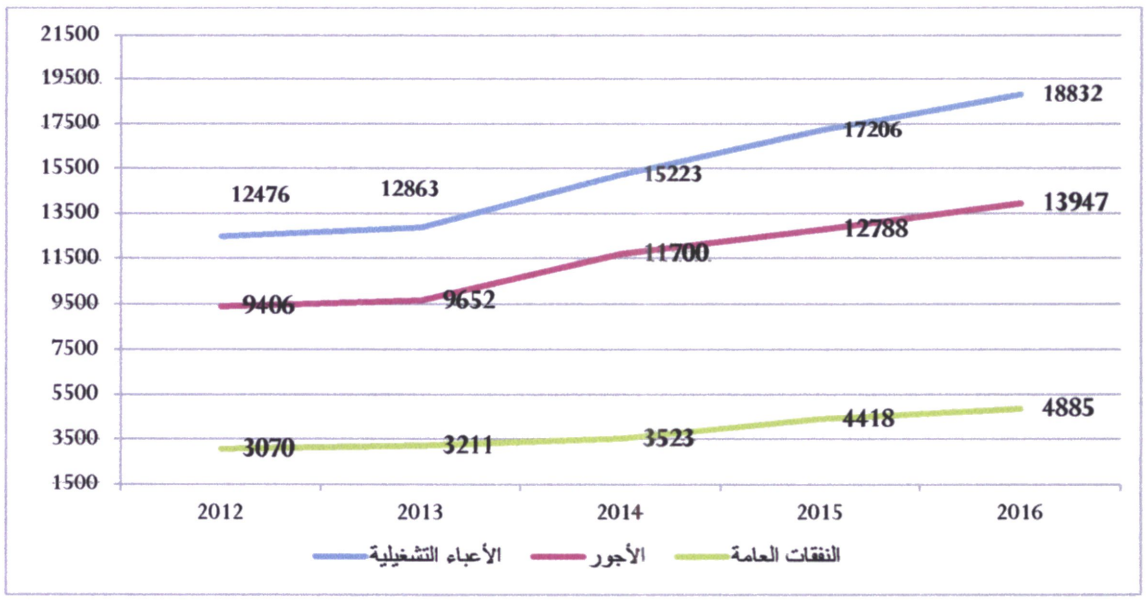

بلغت نسبة تغطية الأجور بالعمولات 43,10% خلال سنة 2016 مقابل 33,4%خلال سنة 2015.

وتبعا لمستوى النفقات العامة، فقد بلغ ضارب الإستغلال في نهاية سنة 2016 (بدون إعتبار الإستهلاكات)، 63,9 % مقابل 66,7 % خلال سنة 2015 مسجلا بذلك تحسنا بنقطتين بالمائة.

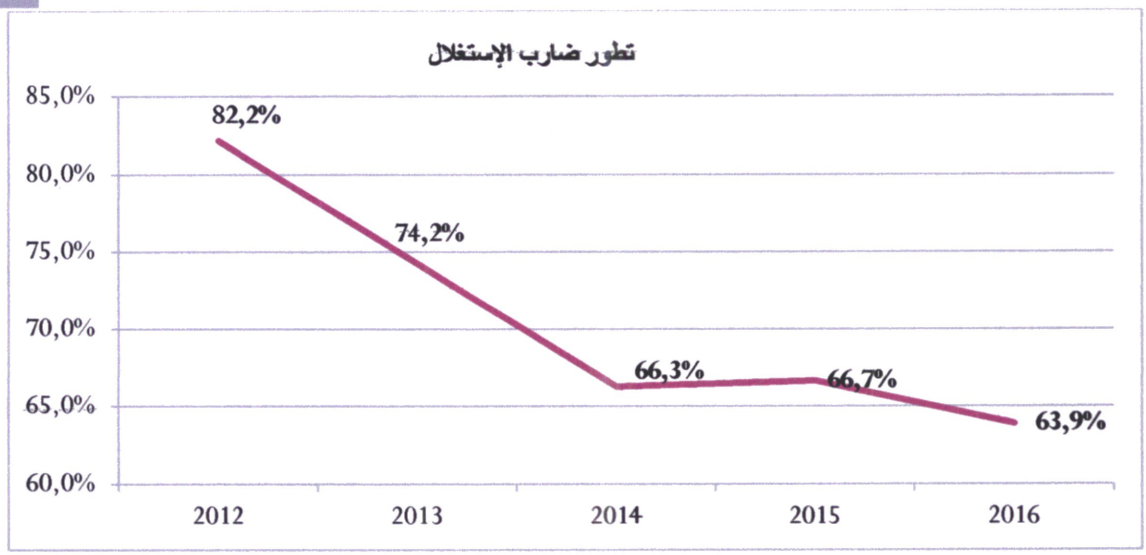

نتيجة الإستغلال

سجل البنك في موفى سنة 2016 نتيجة إستغلال إيجابية بقيمة 7,159 م د مقابل 5,713 م د في موفى سنة 2015 أي زيادة بنسبة 25,3%.

مع الإشارة إلى أن البنك حافظة على توخي سياسة حذرة خلال سنة 2016 بتخصيص مدخرات بلغت 2,337 م د مقابل مدخرات بـ 1,772 م د خلال السنة السابقة. وذلك لتغطية خاصة مخاطر عدم إستخلاص القروض.

والنتيجة الصافية:

سجل البنك خلال سنة 2016 نتيجة صافية ربحية بـ3,112 مليون دينار مقابل نتيجة صافية بـ4,080 مليون دينار خلال سنة 2015. أي بتراجعا بمبلغ قدره 968 ألف دينار يعود أساسا إلى تقييد البنك خلال سنة 2015 لإيرادات بعنوان تصفية الحسابات العالقة (920 أد) وتحمل البنك خلال سنة 2016 لمساهمة ظرفية لفائدة خزينة الدولة بقيمة 695 أ د.

ويبرز الرسم التالي التطور المتواصل للنتائج الصافية للبنك خلال الفترة 2012-2016:

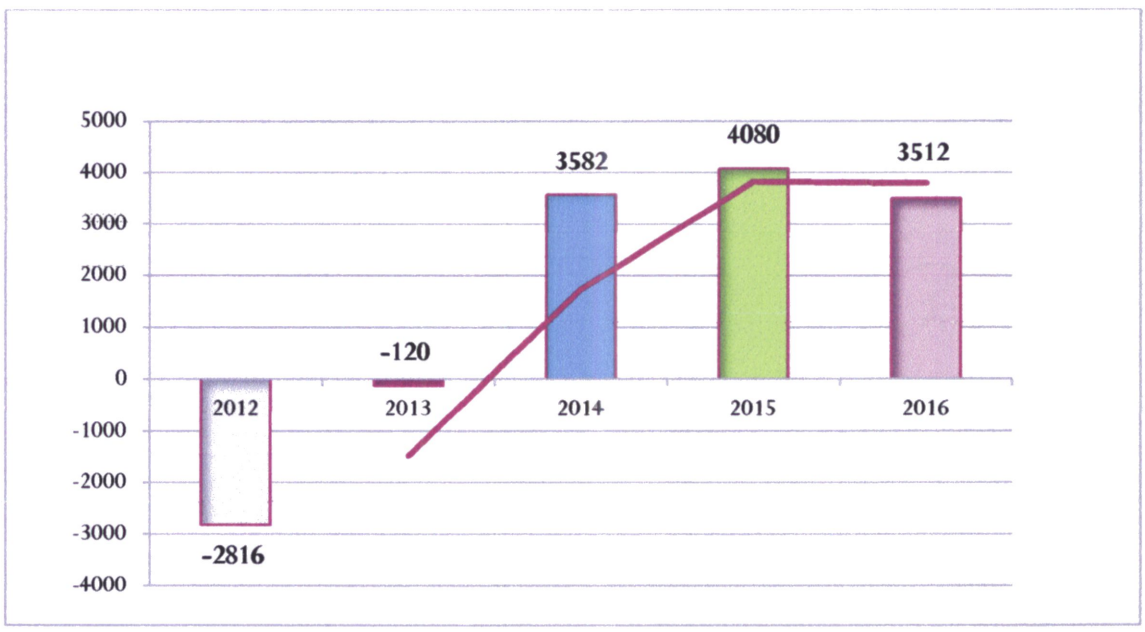

IV - تقريرا مراقبي الحسابات للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016

التقرير العام

IMAC AUDIT & CONSEIL

Groupement FINACO Accountancy & Advisory — A.B.C. Audit & Conseil

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
RELATIFS AUX ETATS FINANCIERS ARRETES AU 31 DECEMBRE 2016

Mesdames et messieurs les actionnaires de la Banque Tunisienne de Solidarité (BTS)

En exécution de la mission de commissariat aux comptes qui nous a été confiée par votre assemblée générale, nous avons audité le bilan, l'état de résultat, l'état des flux de trésorerie et les notes aux états financiers de La Banque Tunisienne de Solidarité « BTS» relatifs à l'exercice clos le 31 décembre 2016.

Ces états financiers font ressortir un total net du bilan s'élevant à 1.108.500 KDT, un résultat net de l'exercice bénéficiaire de 3.112 KDT et une variation négative des flux de trésorerie de l'ordre de 28 435 KDT.

1. Responsabilité des organes de direction et d'administration dans l'établissement et la présentation des états financiers

Les organes de Direction et d'Administration de votre Banque sont responsables de l'établissement et de la présentation sincère de ces états financiers, conformément aux normes comptables tunisiennes. Cette responsabilité comprend : la conception, la mise en place et le suivi d'un contrôle interne relatif à l'établissement et la présentation sincère d'états financiers ne comportant pas d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, ainsi que la détermination d'estimations comptables raisonnables au regard des circonstances.

2. Responsabilité des commissaires aux comptes

Notre responsabilité consiste à exprimer une opinion indépendante sur les états financiers, sur la base de notre audit.
Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit qui requièrent de notre part de nous conformer aux règles d'éthique, de planifier et de réaliser l'audit pour obtenir une assurance raisonnable que les états financiers ne comportent pas d'anomalies significatives.

Un audit implique la mise en œuvre de procédures en vue de recueillir des éléments probants concernant les montants et les informations fournis dans les états financiers. Le choix des procédures relève du jugement de l'auditeur, de même que l'évaluation du risque que les états financiers contiennent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs. En procédant à ces évaluations du risque, l'auditeur prend en compte le contrôle interne en vigueur dans la Banque relatif à l'établissement et la présentation sincère des états financiers afin de définir les procédures d'audit appropriées en la circonstance, et non dans le but d'exprimer une opinion sur l'efficacité de celui-ci.

Un audit comporte également l'appréciation du caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la Direction, de même que l'appréciation de la présentation d'ensemble des états financiers.

Nous estimons que les éléments probants recueillis sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion.

3. Opinion

A notre avis, les états financiers de la Banque Tunisienne de Solidarité arrêtés au 31 décembre 2016, sont sincères et réguliers dans tous leurs aspects significatifs et donnent une image fidèle de la situation financière de la Banque ainsi que de sa performance financière et ses flux de trésorerie conformément aux principes comptables généralement admis en Tunisie.

4. Notes en post opinion

Sans remettre en cause notre opinion ci-dessus exprimée, nous attirons votre attention sur les points suivants :

4.1. Garanties reçues du Fonds National de Garantie (FNG)

4.1.1. Garantie FNG couvrant 90% des créances impayées

Conformément à l'article 13 bis du décret n°99-2648 du 22 novembre 1999, fixant les conditions et les modalités d'intervention et de gestion du Fonds National de Garantie (FNG), le Fonds National de Garantie prend en charge 90% des montants irrécouvrables des crédits accordés par la Banque Tunisienne de Solidarité, et la banque prend en charge les 10% restants.

Se basant sur cette couverture, la Banque Tunisienne de Solidarité applique un abattement de 90% des provisions sur les créances impayées qui doivent être constatées conformément à la Circulaire BCT n°91-24.

A titre prudentiel, la BTS a provisionné au titre de l'exercice 2016 la totalité des créances impayées et dont les demandes d'indemnisation ont été refusées par le FNG pour plusieurs motifs (47 dossiers). Le montant inscrit au titre de l'exercice 2016 s'élève à 168.110 dinars.

Les demandes déposées et qui sont encore en instance à la date du 31 décembre 2016 (326 dossiers) continuent à bénéficier de l'abattement de 90% susvisée.

Il y a lieu, à notre avis, de débloquer les dossiers en instance afin de leur appliquer le traitement comptable adéquat.

Par ailleurs, la BTS gagne à mettre en place un programme chronologique devant être exécuté sur plusieurs années. Ce programme permettra de :

- Recouvrer les créances impayées auprès du FNG après accomplissement de toutes les procédures nécessaires vis-à-vis des débiteurs principaux ;
- Provisionner (même à titre prudentiel) la totalité des créances impayées et dont les demandes d'indemnisation seraient refusées par le FNG ;
- Provisionner les créances impayées inférieures au seuil du contentieux utile.

En outre, ce programme pluriannuel gagne à être exécutée année par année et ce, en commençant par les années les plus anciennes (Méthode FIFO : 1998, 1999, 2000, ...) jusqu'à apurement total des dossiers des crédits impayés.

4.1.2. Garantie FNG couvrant 75% et 50% des frais engagés

Conformément à l'article 15 du décret n°99-2648 susvisée, le FNG intervient, lorsque le crédit devient irrécouvrable, pour prendre en charge 75% des frais de poursuite et de recouvrement contentieux des crédits accordés aux projets implantés dans les zones de développement régional et 50% des frais de poursuite et de recouvrement contentieux des crédits accordés aux projets implantés dans les autres zones.

Il y a lieu de noter à ce niveau que la BTS constate les frais de poursuite et de recouvrement contentieux dans les charges de l'exercice de leur engagement et constate les indemnisations reçues du FNG au titre de ces frais au passif du bilan et non pas en tant que produit.

A titre d'information, la BTS a été remboursée au titre de ces frais à concurrence de 197.698 dinars se rapportant à 1.243 dossiers, et ce, durant la période 2002-2016.

4.1.3. Garantie FNG couvrant les intérêts intercalaires

Le Fonds National de Garantie prend en charge **les intérêts** découlant des montants impayés en principal des crédits, et ce, durant la période allant du début de l'engagement par la banque des procédures judiciaires de recouvrement contentieux du crédit jusqu'à la prise en charge par le FNG de la part lui revenant du crédit irrécouvrable.

A ce niveau, il y a lieu de noter que la BTS a adressé le 2 janvier 2017 un courrier à la SOTUGAR (sous l'égide du Ministère des Finances) lui demandant de concrétiser l'application des dispositions susvisées relatives à la prise en charge par le FNG des intérêts intercalaires.

Jusqu'à la date de rédaction du présent rapport, la BTS n'a reçu aucune indemnisation au titre de ces intérêts.

4.1.4. Créances impayées inférieures au seuil du contentieux utile

Jusqu'à la date de rédaction du présent rapport, la BTS n'a pas encore fixé le seuil minimum justifiant l'engagement des frais de poursuite et de recouvrement contentieux (arbitrage avantage / coût). Les créances impayées de très faible montant demeurent provisionnées à concurrence de 10% uniquement comme ci-dessus exposé.

A notre avis, il y a lieu de fixer dans les meilleurs délais le seuil du contentieux utile afin de provisionner les créances impayées dont le montant est inférieur à ce seuil.

4.2. Créances sur l'État au titre des pertes de change

La BTS dispose d'une créance sur l'Etat s'élevant au 31 décembre 2016 à 8.065 KDT. Cette créance correspond à la prise en charge par l'Etat des pertes de change relatives aux emprunts en devises BID et FADES. La BTS a déposé en 2017 une demande au Ministère des finances en vue de recouvrer les montants liquidés relatifs à ces pertes de change.

Jusqu'à la date de rédaction du présent rapport, la BTS n'a pas encore reçu un encaissement ou une confirmation des montants liquidés.

4.3. Taux de la provision collective

Le calcul conformément à la note aux établissements de crédits n°2012-08 du 02 mars 2012 des taux de la provision collective à appliquer par groupe homogène de créance a abouti à des taux nettement supérieurs aux taux minimum fixés par cette note. La Banque a opté par conséquent à l'application des taux minimums. Cette option a eu pour effet de réduire le montant de la provision collective comptabilisée.

5. Vérifications et informations spécifiques

5.1. Rapport d'activité

Nous avons procédé, conformément aux normes de la profession, aux vérifications spécifiques prévues par la réglementation en vigueur. Sur la base de ces vérifications, nous n'avons pas d'observations à formuler sur la sincérité et la concordance avec les comptes annuels des informations données dans le rapport du Conseil d'Administration.

5.2. Tenue des comptes des valeurs mobilières

En application des dispositions de l'article 19 du décret n° 2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications nécessaires et nous n'avons pas d'observations à formuler sur la conformité de la tenue des comptes en valeurs mobilières émises par la Banque à la réglementation en vigueur.

5.3. Rapport sur le système de contrôle interne

En application des dispositions de l'article 266 du code des sociétés commerciales et de l'article 3 de la loi n° 94-117 du 14 novembre 1994, nous avons procédé à l'appréciation de l'efficacité du système de contrôle interne.

A ce titre, nous vous informons que nous avons relevé, sur la base de notre examen, l'existence de certaines défaillances susceptibles d'impacter cette efficacité. Elles sont déjà signalées au niveau de notre rapport sur le système de contrôle interne tel que communiqué à la Direction Générale de la Banque.

Tunis, le 12 juin 2017

LES COMMISSAIRES AUX COMPTES

Pour IMAC - Audit & Conseil	Pour le Groupement FINACO - ABC
Khaled THABET	Yahia ROUATBI

التقرير الخاص

IMAC AUDIT & CONSEIL

Groupement FINACO Accountancy & Advisory — A.B.C. Audit & Conseil

RAPPORT SPECIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
RELATIFS AUX ETATS FINANCIERS ARRETES AU 31 DECEMBRE 2016

Mesdames et messieurs les actionnaires de la Banque Tunisienne de Solidarité (BTS)

En exécution de la mission de commissariat aux comptes relative à l'exercice clos le 31 décembre 2016, qui nous a été confiée par votre Assemblée Générale Ordinaire et en application des dispositions de l'article 62 de la loi n°2016-48 du 11 juillet 2016, relative aux banques et aux établissements financiers ainsi que des articles 200 et suivants du Code des Sociétés Commerciales, nous reportons ci-dessous sur les conventions et opérations visées par ces textes.

Notre responsabilité consiste à vérifier le respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte, in fine, dans les états financiers.

Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé.

Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation.

1. OPERATIONS REALISEES RELATIVES A DES CONVENTIONS NOUVELLES (AUTRES QUE LES REMUNERATIONS DES DIRIGEANTS)

1.1. Convention avec le Ministère de la formation professionnelle et de l'emploi et le Ministère de l'équipement et de l'habitat

La BTS a conclu une nouvelle convention avec le ministère de la formation professionnelle et de l'emploi et le ministère de l'équipement et de l'habitat en date du 2 mai 2016 intitulée « programme BTP » ayant pour objectif l'octroi de crédits de type bâtiment et travaux publics au profit des jeunes promoteurs pour la réalisation des travaux au profit du ministère de l'équipement. Le montant des commissions perçues par la BTS au titre de la gestion de la ligne « programme BTP » s'élève à 277 KDT.

1.2. Avenants avec le Ministère de la femme, de la famille et de l'enfance

La BTS a conclu en 2016 deux avenants à la convention cadre (2016-2020) signée avec le Ministère de la femme, de la famille et de l'enfance le 15 décembre 2015, ayant pour objet le renforcement du rôle de la femme dans le tissu économique et ce par la création de nouveaux projets.

Par ailleurs, le montant des commissions perçues par la BTS au titre de la gestion de ce programme de financement s'élève à 21 KDT.

2. OPERATIONS REALISEES RELATIVES A DES CONVENTIONS ANTERIEURES (AUTRES QUE LES REMUNERATIONS DES DIRIGEANTS)

L'exécution des conventions conclues par la "BTS" pour la gestion de la ligne de financement des micro-crédits et celles pour la gestion des ressources "FOPNAPRAM", "FOSDAP" et le Ministère de la formation professionnelle et de l'emploi se sont poursuivies.

Les principaux volumes réalisés au cours de l'exercice 2016 se détaillent comme suit :

Commissions perçues par la BTS au titre des déblocages relatifs à l'exercice 2016, relatives à :	**Montants en KDT**
Gestion de la ligne de financement micro-crédits allouée par l'Etat	1.133
Gestion des ressources "FONAPRAM" allouées par l'Etat	500
Gestion des ressources "FOSDAP" allouées par l'Etat	23
Gestion des ressources du "Ministère de la Formation Professionnelle et de l'Emploi" allouées par l'Etat	3
Gestion des ressources de l'Office National de l'Artisanat, allouées par l'Etat	322
Gestion des ressources "FONDS INTILEK" allouées par l'Etat	140

A l'exception des conventions citées ci-dessus, votre Conseil d'Administration ne nous a avisés d'aucune convention, au titre de l'exercice 2016, rentrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés.

III. OBLIGATIONS ET ENGAGEMENTS DE LA BTS ENVERS SES DIRIGEANTS

1. Rémunérations et avantages du Président Directeur Général

La rémunération du Président Directeur Général « Monsieur Mohamed KAANICHE » nommé le 25 septembre 2012 est fixée par l'arrêté de Monsieur le Président du gouvernement du 02 Août 2013 avec date d'effet le 25 Septembre 2012.

Cette rémunération se compose des éléments suivants :

Désignation	Montant (En TND)
• **Éléments de salaire**	
Salaire de base mensuel	900
Indemnité de logement	200
Indemnité de gestion	350
Indemnité de représentation	1.580
Indemnité temporaire pour remboursement des frais de responsabilité	1.120
Indemnité complémentaire pour remboursement des frais de responsabilité	1.550
• **Avantages en nature**	
* Voiture de fonction, acquise en 2015 pour 98 KDT, amortie au cours de cet exercice à concurrence de :	19.600
* Bons d'essence	450 Litres par mois
* Frais de communications	2 000 pulsations par trimestre

2. Encours des crédits alloués au Président Directeur Général

L'encours des crédits accordés par la banque à son Président Directeur Général s'élève au 31 décembre 2016 à **26 282 DT.**

3. Rémunérations et avantages du Directeur Général Adjoint

La rémunération du Directeur Général Adjoint "Monsieur Khelifa SBOUI" nommé par décision du conseil d'administration lors de sa réunion du 14 Février 2014, est fixée par référence aux termes de la convention collective nationale du personnel des banques et des établissements financiers.

Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses indemnités et primes, d'un quota de 360 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction (acquise fin 2014 pour un montant de 68 223 DT et amortie au titre de l'exercice 2016 à concurrence de 13.645 DT) et du remboursement des frais téléphoniques (50 DT par trimestre) ;

4. Encours des crédits alloués au Directeur Général Adjoint

L'encours des crédits accordés par la banque à son Directeur Général Adjoint s'élève au 31 décembre 2016 à 245 148 DT.

5. Jetons de présence

L'assemblée générale ordinaire des actionnaires tenue le 27 juillet 2016 a fixé le montant brut des jetons de présence revenant aux membres du Conseil d'administration à 5.000 dinars par administrateur.

6. Rémunération additionnelle des administrateurs indépendants

Le montant de la rémunération additionnelle à servir aux administrateurs indépendants pour leur qualité de président des comités émanant du Conseil d'administration a été fixé par décision de l'Assemblée Générale Ordinaire du 27 juillet 2016 à un montant brut égal à 1.000 DT par réunion sans dépasser un plafond de 6.000 DT par exercice et par président.

7. Obligations et engagements de la BTS envers ses dirigeants

Les obligations et engagements de la Banque Tunisienne de Solidarité envers ses dirigeants, tels qu'ils ressortent des états financiers pour l'exercice clos le 31 Décembre 2016, se présentent comme suit (en DT) :

Nature des rémunérations	Président Directeur Général		Directeur Général Adjoint		Administrateurs	
	Charges de l'exercice 2016	Passifs au 31 décembre 2016	Charges de l'exercice 2016	Passifs au 31 décembre 2016	Charges de l'exercice 2016	Passifs au 31 décembre 2016
Avantages à court terme	109 067	18 409 (*)	122 363	9 710 (**)	45 000	45 000
Avantages postérieurs à l'emploi	-	-	-	11 005 (**)	-	-
Autres avantages à long terme	-	-	-	-	-	-
Indemnités de fin de contrat de travail	-	-	-	-	-	-
TOTAL	**109 067**	**18 409**	**122 363**	**20 715**	**45 000**	**45 000**

(*) Ce montant correspond à la provision pour congés à payer.

(**) Ces montants correspondent à la provision pour congés à payer et indemnité de départ à la retraite.

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des textes ci-dessus mentionnés.

Tunis, le 12 juin 2017

LES COMMISSAIRES AUX COMPTES

Pour IMAC – Audit & Conseil
Khaled THABET

Pour le Groupement FINACO – ABC
Yahia ROUATBI

V-تقرير نشاط هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لسنة 2016

التقرير السنوي الأول
للرقابة الشرعية
حول نشاط البنك التونسي للتضامن لسنة 2016
المتعلق ببرنامج التمويل الإسلامي YES-TU

تونس في 12 جوان 2017

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى السيد محمد كعنيش المحترم/ رئيس مجلس إدارة البنك التونسي للتضامن
ورئيس الجمعية العامة العادية للمساهمين،

السادة مساهمي البنك التونسي للتضامن / المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وفقا للقرار رقم 216D لسنة 2015 الصادر يوم05 أوت 2015 بناء على مداولات اجتماع مجلسكم الموقر المنعقد في دورته رقم 80 يوم 03 جويلية 2015 والقاضي بتركيز هيئة الرقابة الشرعية واعتماد لائحتها التنظيمية وتسمية عضويها، نتولى بعون الله وتوفيقه تقديم التقرير السنوي حول نشاط البنك التونسي للتضامن فيما يتعلق بالمعاملات والمنتجات البنكية الإسلامية التي نفذها البنك خلال سنة 2016 وفقا للمهام الموكلة لنا بموجب قرار التكليف واللائحة التنظيمية المعتمدة.

ويشمل هذا التقرير النواحي التالية:

أولا: نذكر بالأعمال التي قامت بها الهيئة، وقد ورد ذكرها في التقرير السنوي للبنك لسنة 2015 وهي:

- المصادقة على النماذج والعقود النمطية لمنتج المرابحة.

- مراجعة دليل الضوابط الشرعية لعمليات تمويل المشاريع بصيغة المرابحة للآمر بالشراء والمصادقة على ذلك.
- المصادقة على اللائحة التنظيمية المتعلقة بمهمة المدقق الشرعي الداخلي للبنك.
- عقد العديد من الاجتماعات بالمركز الرئيسي للبنك، تولت خلالها دراسة المسائل المعروضة عليها من مصالح البنك عبر وحدة التدقيق الشرعي الداخلي. وأبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية تم اعتمادها. وكان من أهم المواضيع التي استأثرت باهتمام الهيئة في أجوبتها:

  - جواز انخراط المنتفعين بتمويل البنك التونسي للتضامن بصيغة المرابحة للآمر بالشراء في نظام التغطية التأمينية على مخاطر السداد المقدم من الصندوق الوطني للضمان (الذي هو صندوق خاص في خزينة الدولة تديره الشركة التونسية للضمان) مع دعوة الهيئة لكافة المؤسسات ذات العلاقة للعمل على تطوير هذا النظام ليستجيب لشروط التكافل والتآزر والمواساة التي تتطابق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
  - توصية من الهيئة للإدارة التنفيذية للبنك التونسي للتضامن للعمل بأقصى الجهود للتعامل مع مؤسسات التأمين التكافلي لتغطية هلاك الأصول وتغطية حالات الوفاة والعجز لاستخلاص الديون بالاعتماد أساسا على عقود تأمين تكافلي شرعية بشتى أنواعها المتوفرة.

ثانيا: حضرت الهيئة الاجتماع المنعقد بالبنك مع بعثة البنك الإسلامي للتنمية المانح للموارد المخصصة لبرنامج دعم تشغيل الشباب والتي سجلت تقدم الأعمال التحضيرية والتنظيمية لتسيير انطلاق تقديم خدمات التمويل الإسلامي منذ قرار التكليف الصادر عن البنك التونسي للتضامن في أوت 2015. وترجو الهيئة أن تفعل كل القرارات التي اتخذها البنك الإسلامي للتنمية للمساندة الفنية والأدبية والمادية عبر الدعم المؤسساتي لتأهيل الموظفين في مجال الخدمات المالية الإسلامية ولتطوير المنتجات ووسائل التدخل لتحقيق أهداف برنامج دعم تشغيل الشباب.

ثالثا: كانت العلاقة بين الهيئة الشرعية وبين القائمين على تسيير المؤسسة قائمة على التكامل بيننا لتحقيق مصلحة المؤسسة والحرفاء، وكنا نلاحظ الحرص على الاستجابة لما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها من ناحية، وما تحتمه الأحكام القانونية والإجراءات الحكومية وسلطة الإشراف من ناحية أخرى. ونريد أن نؤكد لكم على ما تحلت به الإدارة وإطارات البنك، ومكاتب الخدمات الاستشارية المختارة، والقائمين على المنظومة المعلوماتية، من تعاون وصدق وحرص على الوفاء لتحقيق ذلكم الجمع بين المبدئين المشار إليهما، الأمر الذي يسّر لنا القيام بمهامنا الإرشادية.

رابعا: بعد الاطلاع على الأرقام الخاصة ونشاط وحدة التمويل الإسلامي المستخرجة من القوائم المالية الموقوفة في 2016/12/31، يتحمل الذين أعدوه والقائمون عليه مسؤولية الوثوق من صدق محتوياته. وفي رأينا:

أ- أن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك سنة 2016 لتنفيذ برنامج التمويل الإسلامي YES-TU وبناء على تقرير المدقق الشرعي الداخلي قد تمت وفقا لمبادئ وأحكام المالية الإسلامية.

ب- أن ما جاء في تقرير النشاط المعد من مجلس الإدارة حول "بند القرض الحسن" سابق لتاريخ تكليف الهيئة، ولم يخضع لمراجعة من قبلها. وأفادت الإدارة أن هذا البند يخص أول عقد أمضاه البنك مع البنك الإسلامي للتنمية في 13 ماي 2002.

ج- أن ما توفر من موارد في نطاق برنامج دعم تشغيل الشباب بلغ 30 مليون دينار تطرح منها الاستعمالات والتمويلات القائمة بقرابة 10 مليون دينار ودون الأخذ بعين الاعتبار لموافقات التمويل القابلة للتنفيذ خلال 2017 والبالغة قرابة 4 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2016، يعطي للبنك التونسي للتضامن الفرصة للبحث عن أفضل الشروط لاستثمار فائض السيولة عبر أدوات الاستثمار المصرفية الإسلامية وتقسيم الرصيد إلى حسابات مضاربة شرعية تحدد آجالها حسب مخطط التنفيذ الفعلي للتمويلات خاصة بعد توفر التشريع المناسب للبنوك وللمؤسسات المالية الإسلامية بصدور القانون الجديد رقم 48 الصادر في 11 جويلية 2016.

ختاما، تتقدم هيئة الرقابة الشرعية بأسمى عبارات الشكر والتقدير لإدارة البنك ولمنسوبيه على إيلائهم العناية الخاصة لهذا البرنامج المتميز بالإبداع ودعم المبادرة الخاصة لدعم برامج تشغيل الشباب، وعلى حسن إدارة انطلاق تفعيله على الميدان وتطويره والتعريف به في كامل ربوع الجمهورية التونسية، وعلى التزامهم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
كما تهنئ الهيئة السادة المساهمين بالنتائج الطيبة للبنك وبامتثاله لكل معايير الحوكمة القانونية والشرعية.
وفي ختام تقريرنا نقدم لكم عظيم تقديرنا، وإلى العلي القدير خالص دعائنا بالتوفيق والسلامة.

هيئة الرقابة الشرعية

رئيس الهيئة	عضو الهيئة
الدكتور منير التليلي	الأستاذ محفوظ الباروني

VI- قرارات الجلسة العامة العادية

قرارات الجلسة العامة العادية
المنعقدة في 30 جوان 2017

-*-

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 30 جوان 2017، بعد إطلاعها علـى:

- تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2016 وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016،
- تقرير نشاط هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك لسنة 2016،
- تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلقين بنفس السنة.

تصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016 كما وقع عرضهما عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2016 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 62 من القانون 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثالث:

إنّ الجلسة العامّة العادية تبرئ إبراء تامّا وكاملا وبدون تحفّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنّسبة للسّنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2016.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الرابع:

بناءا على اقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامّة العادية تخصيص نتيجة سنة 2016 على النّحو التّالي:

		المبلغ بالدينار
أرباح السنة المالية 2016	:	3 111 973,585
النتائج المؤجلة في 31-12-2015	:	1 963 024,768
مجموع الأرباح القابلة للتخصيص	:	**5 074 998,353**

إحتياطات قانونية (5%)	:	(253 749,918)
الصندوق الإجتماعي		(400 000,000)
النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 2016	**:**	**4 421 248,435**

تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية.

القرار الخامس:

عملا بالفصل التاسع عشر من القانون الأساسي للبنك، تقرر الجلسة العامّة العادية المصادقة على تعيين السيد نجيب الخبوشي عضوا بمجلس الإدارة خلفا للسيد عماد التركي. وذلك للمدة المتبقية من عضوية هذا الأخير والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2018.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السادس:

بناءا على نتائج طلب المشاركة عدد 2017/5 الذي قام به البنك لإختيار شخص طبيعي ممثلا لصغار المساهمين بمجلس إدارة البنك، وعلى إقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامّة العادية تسمية السيد رضا الخلفاوي عضوا ممثلا لصغار المساهمين بمجلس الإدارة. وذلك لمدة ثلاثة سنوات (2017-2018-2019) والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2019.

تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية.

القرار السابع:

عملا بالفصل السابع عشر من القانون الأساسي للبنك، تقرر الجلسة العامة العادية تجديد عضوية كل من:

- السيد رشيد الصغير، ممثلا للدولة،
- السيد الحبيب الحضيري، عضو مستقل رئيس اللجنة الدائمة التدقيق.

وذلك لمدة ثلاثة سنوات (2017-2018-2019) والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2019.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثامن:

بناءا على إقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامة العادية تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت لرؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم سنة 2016 كما يلي:

- مكافآت حضور بخمسة آلاف (5000) دينار خام لكل عضو مجلس الإدارة،
- مكافآت بألف (1000) دينار صافية عن كل إجتماع لكل رئيس لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار التاسع:

تصحيحا لإسم ممثل مكتب IMAC الوارد في مراسلة هيئة مراقبي الدولة - لجنة التدقيق في حسابات المؤسسات والمنشآت العمومية- بهدف تطابقه مع ما جاء بالعرض الذي شارك به المكتب المذكور في طلب العروض لتعيين مراقبي حسابات البنك التونسي للتضامن للفترة النيابية 2016-2017-2018،

تصادق الجلسة العامة العادية على تصحيح إسم ممثل مكتب مراقب الحسابات IMAC كما يلي: خالد ثابت عوضا عن عبد الرزاق الصويعي.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار العاشر والأخير:

إنّ الجلسة العامّة العادية تفوّض كلّ النّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللاّزمة للممثل القانوني للبنك ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.